جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم تجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

موسومة بعنوان:

أثر إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

إعداد الطالبين:

- منصوري محمد
- ميلودي جلول

الأستاذ المشرف:

أ. طالم علي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 24–06–2018

السنة الجامعية 2017–2018

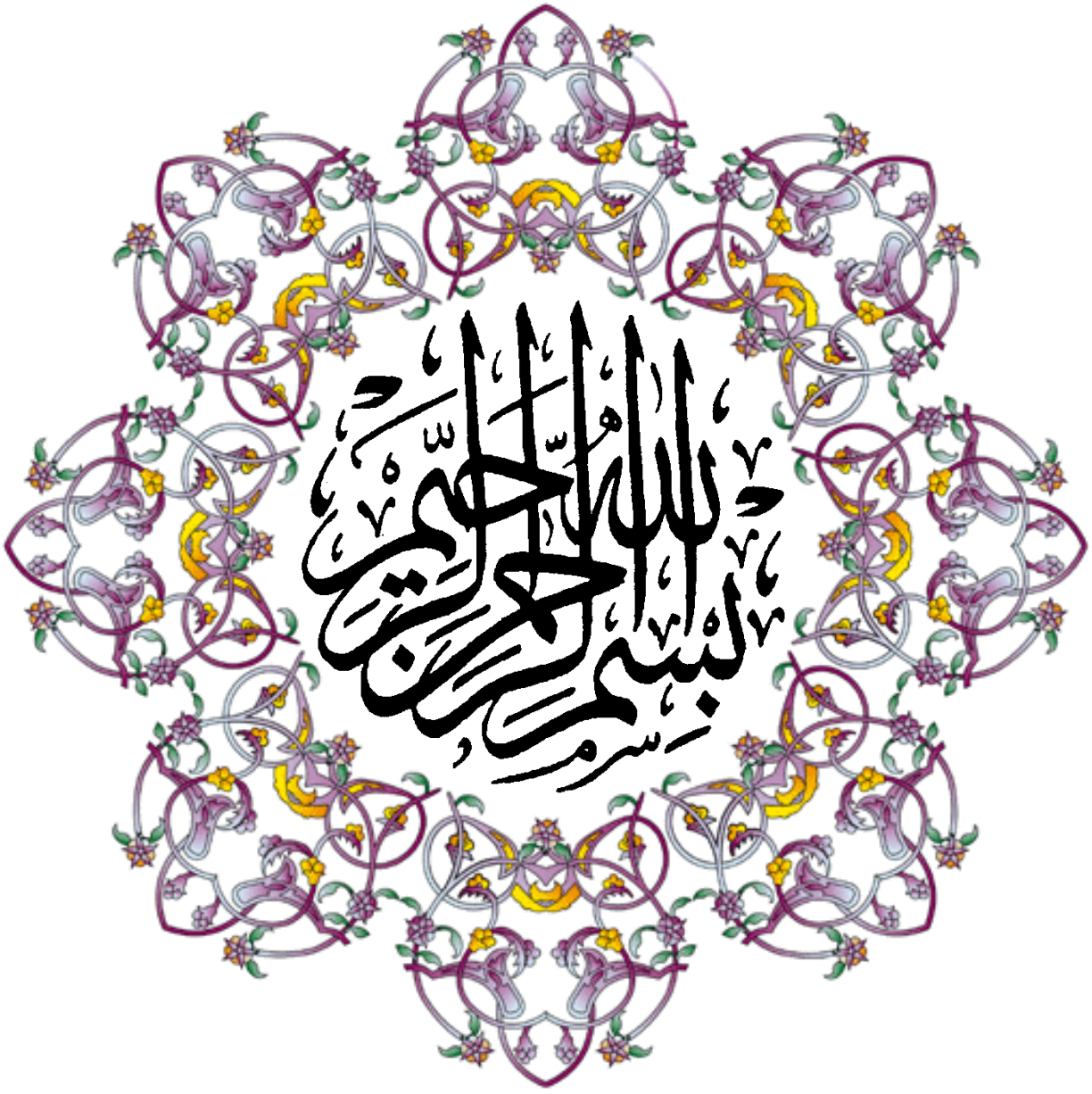
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

مادامت الكتابة تسجل بألفاظها خلجات النفوس ونبضات القلوب لذلك كان لا بد كتابة هاته العبارات التي نبدأها بحمد الله تعالى وشكره شكرا جزيلا على نعمة العلم التي أنعم بها علينا ووفقنا في دراستنا و اتمام إعداد مذكرتنا.

فيا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك.

لذا نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير للأستاذ طالم علي الذي تفضل بقبوله الإشراف على المذكرة و الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة في سبيل إثراء هذا العمل و كما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذ مختاري مختار وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

إ هـد ا ء

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله "إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "إلى من كلله الله بالهيبة والوقـار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى والدي رحمة الله عليه.. وإلى أمي الغالية إلى زوجتي الغالية أبنائي عبد الباسط، عبد الباقي، عبد الرزاق، وكل أفراد العائلة وإلى كل أصدقائي في العمل وكل طلبة قسم مالية وتجارة دولية

ميلودي جلول

إهـدا ء 01

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله "

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "إلى من كلله الله بالهيبة والوقـار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى والدي الكريمين أطال الله في عمريهما، إلى زوجتي الغالية و إخوتي وكل أفراد العائلة وإلى كل أصدقائي في العمل وكل طلبة قسم مالية وتجارة دولية

منصوري محمد

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	تعيين الجدول	الصفحة
1-1	أهم خمسة شركات نفطية خاصة في العالم سنة2012	23
2-1	إنتاج الخام لأهم عشر دول منتجة غير عضوة في أوبك وترتيبها العالمي في 2015	25
3-1	حجم الطلب والواردات من النفط الخام في أسواق الاستهلاك الرئيسية	26
1-2	الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)	31
2-2	كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1995-2015).	33
3-2	أهمية قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري.	34
4-2	تطور الإيرادات العامة تبعا لتطور أسعار النفط.	36
5-2	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)	44
6-2	التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009)	48
7-2	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)	52
1-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: (2004-2014)	65
2-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)	66
3-3	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)	68
4-3	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)	69
5-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).	74
6-3	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و التضخم في الجزائر للفترة(2000-2014).	77
7-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015-2017).	78
8-3	تطور التضخم في الجزائر للفترة(2015-2017).	78
9-3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة: (2001-2014)	81
10-3	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2011-2014)	82
11-3	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2001-2014)	82
12-3	تطور الناتج الداخلي الخام بعد 2014.	84

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

تعيين الشكل	الصفحة
تطور الإيرادات العامة تبعا لتطور الجباية البترولية	36
التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)	45
التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009)	49
التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).	53
تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)	66
تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)	67
تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	75
تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و التضخم في الجزائر للفترة (2000-2014)	77
تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة: (2001-2014)	81
تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2014)	83

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول

. قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة النفطية

تمهيد 2

المبحث الأول: مفهوم الصناعة النفطية، خصائصها و مراحلها..... 3

المطلب الأول: تعريف الصناعة النفطية..... 3

المطلب الثاني: خصائص الصناعة النفطية..... 4

المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية..... 6

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطية ومميزاتها..... 9

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية. 9

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطية..... 10

المطلب الثالث: خصائص السوق النفطية..... 15

المبحث الثالث: تذبذبات أسعار النفط وآثارها على الإقتصاد العالمي..... 16

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه..... 17

المطلب الثاني: العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط..... 19

المطلب الثالث: أثر علاقات الأطراف الدولية على أسعار النفط..... 22

خلاصة الفصل..... 27

الفصل الثاني: الإيرادات النفطية و إشكالية تمويل التنمية في الجزائر

تمهيد..... 29

المبحث الأول: الأهمية الإقتصادية لقطاع النفط في الجزائر..... 30

المطلب الأول: الثروة النفطية في الجزائر..... 30

المطلب الثاني: مكانة القطاع النفطي في الإقتصاد الجزائري..... 34

المطلب الثالث: قراءة في أسباب إنهيار أسعار النفط في الجزائر..... 37
المبحث الثاني: تمويل المخططات التنموية في الجزائر (2014/2001)..... 39
المطلب الأول: عموميات حول التنمية..... 39
المطلب الثاني : مفهوم برامج التنمية الاقتصادية ومراحل اعدادها..... 41
المطلب الثالث: المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2014/2001. 42
المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية..... 54
المطلب الأول: المقصود بالتنويع الإقتصادي وأهدافه..... 54
المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى التنويع الإقتصادي..... 56
المطلب الثالث: السياحة، الفلاحة، الصناعة فرص واعدة في الجزائر..... 57
خلاصة الفصل..... 61

الفصل الثالث: تداعيات إنهيار أسعار النفط في الجزائر.

تمهيد..... 63
المبحث الأول: تطور أسعار النفط وآثارها على الميزانية العامة للدولة..... 64
المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة ومركباتها..... 64
المطلب الثاني: واقع الإيرادات و النفقات في الجزائر قبل 2014 65
المطلب الثالث: الآثار على الميزانية العامة بعد سنة 2014. 69
المبحث الثاني: تداعيات أسعار النفط على التشغيل و التضخم..... 69
المطلب الأول: إطار نظري حول التشغيل و التضخم..... 70
المطلب الثاني: واقع التشغيل والتضخم في الجزائر قبل 2014. 74
المطلب الثالث: التغير في التشغيل والتضخم في الجزائر بعد 2014. 78
المبحث الثالث: الأثر على الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام..... 79
المطلب الأول: إطار نظري حول الميزان التجاري و الناتج الداخلي الخام..... 79
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري و الناتج الداخلي الخام في الجزائر قبل 2014. 80
المطلب الثالث: الأثر على الميزان التجاري و الناتج الداخلي الخام في الجزائر بعد 2014. 84
خلاصة الفصل..... 85
الخاتمة..... 87

VIII.قائمة المراجع و المصادر

مقدمة

يعتبر النفط أهم سلعة يتم تداولها في السوق العالمي في الوقت الراهن، كونه المصدر الأول والأساسي للطاقة ويدخل في جميع نشاطات الحياة المختلفة الصناعية والزراعية.

وبالتالي إضافة إلى كون النفط مادة أولية تدخل في صناعة ما لايقل عن إستخراج أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، فهو كذلك أهم سلعة متداولة في التجارة الخارجية حيث أصبح يشكل نسبة 33.2% من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008.

وبالرغم من المحاولات العديدة للدول الصناعية بإحلال النفط واستبداله بمصادر أخرى للطاقة سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والنفط الصخري أو الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية والهوائية والمائية، إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب تعدد إستخدامات النفط ومرونة منتجاته، هذا ما حول النفط من مجرد سلعة متداولة في السوق العالمي إلى أداة إستراتيجية تتحكم عن طريقها الدول المنتجة لها في مصير العالم وإقتصاده.

هذه الأهمية البالغة التي إكتسبها النفط جعلت من جميع الدول سواء المنتجة أو المستوردة له تفكر في إنشاء منظمات دولية لحماية مصالحها، والتخلص من إحتكار الشركات الكبرى - المتخصصة في صناعة هذه السلعة والتي كان لها الفضل في تطوير الصناعة النفطية ، حيث قامت الدول المنتجة للنفط بإنشاء منظمة أوبك، والتي كان هدفها المعلن هو الدفاع عن حقوق المنتجين وتحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحتكرة من جهة أخرى. وكذلك محاولة منها إلى وضع اليد على التحكم في أسعار النفط من طرف الشركات الكبرى التي كانت ولفترة كبيرة المحرك الرئيسي لأسعار النفط في السوق العالمية، وبعد أزمة أكتوبر 1973 تبلور لدى الدول المستوردة هاجس الخوف وأصبحت تفكر في إيجاد آلية لضمان إمداداتها النفطية في حال وقوع أي نزاعات دولية لتقوم بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي قامت بدور راعي مصالح الدول المستهلكة، ويهدف برنامج عملها إلى دفع الدول الأعضاء نحو ترشيد إستعمال الطاقة وتطوير بدائل للبترول وتحسين الفاعلية الطاقوية، كما تعمل على تحقيق أهداف رئيسية أخرى كضمان الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة وتبني الإجراءات المشتركة لمواجهة إنقطاع الإمدادات البترولية وتقليص الاعتماد على البترول المستورد وتشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية. ونتيجة لهذه الأهمية التي اكتسبها النفط لجأت في فترة السبعينيات الشركات النفطية الكبيرة إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، بحثا على تنويع مصادر التموين، وقد أدى ذلك إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبروز عدد معتبر من المنتجين غير الأعضاء في أوبك ابتداء من سنوات الثمانينات ، إلى درجة تجاوز فيها إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلا في عام 1985 نسبة 70% من حجم الإنتاج

الكلي، ورغم تراجع هذه النسبة كثيرا بعد ذلك، إلاّ أن حجم الإنتاج في هذه البلدان لا يزال معتبرا، وهو ما يمثل ضغطا على منظمة أوبك يمنعها من زيادة الإنتاج، على الأقل على المدى المنظور.

إن الأهمية البالغة للنفط في إقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الإقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق من العرض والطلب فقط فهي كذلك تتأثر في الوقت نفسه بجملة من السياسات و الإستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية المستهلة للنفط من جهة، ومن جهة أخرى بين الدول المنتجة له. ولهذا أصبح تحديد السعر الفوري للنفط وكذا التنبؤ بأسعاره المستقبلية أمرا في غاية التعقيد مما زاد من مخاطر الإتجار بهذه السلعة الإستراتيجية.

والجزائر بإعتبارها دولة منتجة للنفط، وتنتهج إقتصادا ريعيا يعتمد على العوائد النفطية في تمويل نشاطاتها التنموية وتغطية نفقاتها مما يؤثر مباشرة في مؤشرات سياساتها المالية والإقتصادية والإجتماعية، فهي بذلك عرضة لتقبات أسعار النفط وهذا ما أبرزته أزمة 1986 وما انجر عنها من تجاوزات خطيرة عصفت بالإستقرار السياسي والإجتماعي للبلاد، غير أنه وبالرغم من ذلك لم تنتهج الدولة الجزائرية أي سياسات تمكنها من مجابهة خطر إنخفاض أسعار النفط عالميا، بل زادت من حجم إنفاقها الحكومي مع بداية سنة 2000 تماشيا وتصاعد مستويات أسعار النفط التي مكنت الدولة من تقليص ديونها الخارجية و إمتلاكها لإحتياطات معتبرة من العملة الصعبة، لتظهر مع منتصف سنة 2014 أزمة إنخفاض أسعار النفط من جديد بنسبة فاقت 50%، ما جعل من الحكومة الجزائرية تجميد مخططاتها التنموية و ترشيد الإنفاق الحكومي بعدما أنشأت مجتما ريعيا، يعتمد على إعانات الدولة، لتظهر بذلك حقيقة الإقتصاد الجزائري الهش وما صاحبها من زيادة في معدلات البطالة وكذا التضخم. ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية دراستنا على الشكل التالي:

طرح الإشكالية وأسئلة الدراسة:

نحاول من خلال هذه المذكرة الإجابة عن السؤال المحوري التالي: ما مدى أثر إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري؟

ولكي نقوم بالإجابة على هذا السؤال يجب علينا التطرق إلى الإجابة على العديد من الأسئلة الفرعية:

-ما طبيعة الإقتصاد الجزائري وما مكوناته؟

-ما نوع العلاقة التي تربط الإقتصاد الجزائري بإنتاج النفط؟

-ما درجة تأثير أسعار النفط على المؤشرات الإقتصادية والمالية للدولة الجزائرية؟

-ما هي السبل والسياسات الواجب إنتهاجها للخروج من مشكل التبعية الإقتصادية للنفط؟

فرضيات الدراسة:

من أجل وضع منهجية واضحة لمعالجة موضوع المذكرة إقترحنا بعض الفرضيات:

-تذبذبات أسعار النفط لها تأثير على الإقتصاد العالمي.

-تعتمد إقامة برامج التنمية في الجزائر على العوائد النفطية .

-تتأثر المؤشرات الإقتصادية في الجزائر بإنخفاض أسعار النفط.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يعالج مشكلة عالمية، يعاني منها جميع دول العالم في الوقت الراهن، حيث طالت نتائج أزمة منتصف عام 2014 إقتصاديات أكبر الدول المنتجة للنفط والإقتصاد العالمي ككل، وذلك لإرتباط هذا الأخير بأسعار النفط بشكل كبير، والجزائر من أكبر المتضررين جراء هذه الأزمة نتيجة إعتمادها بشكل كبير على العوائد النفطية وربط إقتصادها بمصدر وحيد وهو النفط مما زاد من حدة تعرضها لآثار هذه الأزمة .

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى مايلي:

-إستعراض مختلف الحلول البدائل التي تم طرحها من طرف الباحثين و المختصين في الجانب الإقتصادي، من أجل محاولة الوصول إلى وضع سياسات مستقبلية تجنب الدول المنتجة و بالخصوص الجزائر مخاطر التعرض للأزمات المصاحبة لإنخفاض أسعار النفط العالمية.

-مشاركتنا في تقديم بعض التصورات التي من شأنها أن تساهم في إثراء الموضوع.

الدراسات السابقة:

ولقد لجأنا في معالجتنا لهذا الموضوع إلى الإستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة على غرار:

1-أطروحة دكتوراه بعنوان أثر تطور إستغلال أنظمة النفط على الصادرات من إعداد الباحثة أمينة مخلفي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013. والتي تطرقت الباحثة من خلالها إلى عرض أنظمة النفط وتطور إستغلالها على الصادرات من خلال إعطاء نظرة حول الصناعة النفطية مراحلها وتاريخها.

2-مقال بعنوان التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية من تقديم كل من الباحث موسى باهي و الباحث كمال رواينية، في العدد الخامس من المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية بتاريخ ديسمبر 2016. والذي تناولا فيه ضرورة إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي كحل للتخلص من التبعية النفطية.

3-مقال بعنوان الإقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الإقتصادي من عرض الباحثة أوضايفة حدة و الباحث خوني رابح في مجلة الباحث الإقتصادي العدد السابع. والذي سلطا فيه الضوء على الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية نتيجة إنخفاض أسعار النفط على مختلف المؤشرات الإقتصادية في الجزائر بداية من سنة 2014.

هيكل الدراسة:

من خلال طبيعة الموضوع المطروحة في عنوان المذكرة وكذا مجمل التساؤلات المرافقة له قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان: مفاهيم أساسية حول الصناعة النفطية تطرقنا من خلاله إلى إبراز عموميات حول الصناعة النفطية في ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم الصناعة النفطية، خصائصها ومراحلها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطية ومميزاتها.

المبحث الثالث: تذبذبات أسعار النفط وآثارها على الإقتصاد العالمي.

والفصل الثاني بعنوان: الإيرادات النفطية و إشكالية تمويل التنمية في الجزائر، وشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الإقتصادية لقطاع النفط في الجزائر.

المبحث الثاني: تمويل المخططات التنموية في الجزائر (2014/2001).

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية.

والفصل الثالث بعنوان: تداعيات إنهيار أسعار النفط في الجزائر. التي قمنا فيه إلى التطرق إلى تأثيرات إنخفاض أسعار النفط على المؤشرات الإقتصادية في الجزائر من خلال معالجة المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أسعار النفط وآثارها على الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: تداعيات أسعار النفط على التشغيل و التضخم.

المبحث الثالث: الأثر على الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام.

لنقوم بوضع خاتمة في آخر المذكرة شملت ما تم التوصل إليه من نتائج تمثلت في تأكيد للفرضيات المقدمة، وكذلك تقديم وجهات نظر حول طرق معالجة أزمة إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من كون الموضوع يتسم بكونه حديث وقابل للتحديث والإضافة مما جعله شيقا وقدم لنا فرصة الإلمام المباشر بحيثيات المشكلة التي نعيشها في الجزائر، ومكنتنا من المشاركة في التفكير ومحاولة

الوصول إلى حل لها، إلا أنه صاحبنا مشكل عدم وجود المراجع بشكل كبير في المكتبة الجامعية، وكذلك قلة الإحصائيات و مشكل التضارب الموجود فيها.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الصناعة النفطية

تمهيد:

يعتبر النفط من سمات الحضارة الإنسانية نظرا لارتباطه بمختلف النشاطات البشرية واستخدامه في تلبية الحاجات المختلفة للإنسان سواء كانت خدمية أو صناعية، ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية اشتد الإقبال عليه وزادت حدة الصراعات الدولية من أجل السيطرة على أماكن تواجده في العالم، فضلا على أنه مورد رئيسي للدخل الوطني لدى أغلب الدول التي تمتلكه، وبالتالي فإن أهمية النفط في الاقتصاد العالمي تظهر من خلال إعتباره موردا إستراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية، فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، لذلك حازت هذه السلعة(النفط)على هذه المكانة المرموقة و التي جعلت منها سمة رئيسية لهذا العصر.

يعتبر القرن الواحد و العشرون عصر النفط، فبسببه قامت حروبا من جهة و أقيمت تحالفات من جهة أخرى، فقد شهدت أسعاره عبر الزمن تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة والتي تغير فيها سعر النفط بين الإرتفاع والإنخفاض مما أثر إما بالإيجاب أو السلب على كافة اقتصاديات الدول المصدرة والمستهلكة للنفط ، ومنذ مطلع سنة 2000 بدأت أسعار البترول تتخذ منحنى شبه تصاعدي مما سمح للدول المنتجة والمصدرة له بتحقيق طفرة نفطية هائلة استطاعت من خلالها تحقيق إحتياطات صرف ضخمة لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية لتعاود الصعود إلى أعلى مستوى لها مع بداية سنة 2014 لتتعرض لسقوط حاد منتصف نفس السنة.

نتيجة لهذه التغيرات الكبيرة في أسعار النفط و كذا استخداماته المتعددة خاصة في مجال التنمية الإقتصادية والهيمنة السياسية والعسكرية اكتسبت هذه السلعة مكانة عالمية.

ولذلك حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء مفاهيم أساسية حول الصناعة النفطية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الصناعة النفطية، خصائصها ومراحلها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطية ومميزاتها.

المبحث الثالث: تذبذبات أسعار النفط وآثارها على الإقتصاد العالمي

المبحث الأول: مفهوم الصناعة النفطية، خصائصها و مراحلها.

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية أن تستغني عنه في مسيرة حياتها وذلك نتيجة للأهمية البالغة التي يكتسيها، وقد استعمل الإنسان النفط منذ قديم الزمان ولكن بصورة بدائية و محدودة ومع مرور الوقت ازدادت الحاجة إليه خاصة مع زيادة الطلب عليه نتيجة تنوع مشتقاته و كذلك نتيجة النمو المحقق على المستويين الصناعي والتكنولوجي وذلك مما أدّى إلى ظهور ما يسمى بالصناعة النفطية.

المطلب الأول: تعريف الصناعة النفطية.

الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات الإقتصادية والعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والإستهلاك المباشر وغير المباشر من قبل الإنسان.[1]

ولقد أصبح شائعا ومعروفا لدى المعنيين بالشؤون الإقتصادية التمييز بين الصناعات المختلفة، بصورة خاصة بين الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية، فالصناعات الإستخراجية تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض و تسويقها بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة. أما الصناعات التحويلية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الإستهلاكية، لهذا فإن الصناعة النفطية تكون على عدة مراحل و أنواع مختلفة فهي تجمع بين الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية. وهي صناعة متكاملة، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج البترول والغاز، النقل، التكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات البترولية أو ما يطلق عليها الصناعة البتروكيماوية.[2]

ويشكل النفط في عصرنا الحالي شبكة معقدة من أعمال التنقيب والحفر والإستخراج والتحويل والنقل والتوزيع، مما ساهم في ظهور شركات ضخمة متخصصة في مجال الصناعة النفطية وفي الصناعات ذات الصلة بالنفط، و اليوم نجد أن هذه الشركات أصبحت تتصدر قائمة أكبر الشركات العالمية نظرا لضخامة وكبر حجم الصناعات النفطية.[3]

[1] رحمان أمال، النفط و التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 04، 2008، ص 260.
[2] محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003، ص6.
[3] بوخلوة باديس، أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على جودة المنتجات النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص113
* من استنتاج الطالبين.

الصناعة النفطية وفي الصناعات ذات الصلة بالنفط، و اليوم نجد أن هذه الشركات أصبحت تتصدر قائمة أكبر الشركات العالمية نظرا لضخامة وكبر حجم الصناعات النفطية.[1]

ويمكن استخلاص أنه يقصد بالصناعة النفطية جميع النشاطات والاعمال التقنية والفنية والهندسية المرافقة لعملية الحصول على النفط من أول مرحلة البحث والتنقيب إلى آخر مرحلة نقله إلى المستهلك سواء في صورة خام أو نصف مصنعة قصد إعادة تحويله إلى منتجات أخرى أو صورته النهائية قصد الإستهلاك المباشر والنهائي.*

المطلب الثاني: خصائص الصناعة النفطية.

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها من السمات أو الخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الإقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. الأهمية الاستراتيجية للنفط، إذ يتولد عن صناعة النفط مشتقات تكفل توفير مصادر طاقة متعددة تسعى كافة دول العالم إلى توافرها بأراضيها، مما كان سبباً مباشراً للسعي الدؤوب لهذه الدول في البحث والتنقيب عن النفط بإعتباره مورد أساسي في موازنة الدولة في حالة توافره بأراضيها. كما تظهر الأهمية الاستراتيجية للنفط في النواحي السياسية من خلال إستخدامه كأحد وسائل الضغط على الدول المعادية للدول المنتجة للنفط. بالإضافة إلى إستخدامه من جانب الدول المنتجة كأحد أدوات السياسة الإقتصادية الهامة في مجال الإنفتاح على العالم الخارجي في كافة المجالات، وفي تسيير النشاط الإقتصادي عموما.

2. تتطلب الصناعة النفطية رؤوس أموال بكميات كبيرة وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية. حيث أن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت و تتباين من منطقة إلى أخرى و من مرحلة إلى أخرى، بسبب تباين مكان تواجد النفط. إضافة إلى تعدد خصائص الثروة النفطية (عدم التجانس) وكيفية إستغلالها. وسواء أكان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيماوية أو الجيولوجية والتكنولوجية. حيث وصل إجمالي أرباح الشركات

[1] بوخلوة باديس، أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على جودة المنتجات النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص113

* من استنتاج الطالبين.

3. يتميز النشاط الصناعي البترولي بكونه يتضمن عنصر المخاطرة وخاصة في مرحلة البحث والتنقيب وذلك بسبب القيام باتفاق استثماري عالي وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة.[1]

4. تتسم صناعة استكشاف وإنتاج النفط بضخامة حجم الإستثمارات في مجالها (أي التكاليف الباهظة) وتبعاً لذلك يتسم هيكل الإستثمارات بشركات إنتاج النفط بضخامة كميات الأصول الثابتة والهياكل الرأسمالية ذات الأعمار الإنتاجية طويلة الأجل.

5. الإنتشار الجغرافي لمواقع الإنتاج :يتسم النشاط النفطي في جميع مراحله بظاهرة الإنتشار الجغرافي، والتي تعنى تفرق أو تباعد مواقع الإنتاج المتباينة والمتشابهة. ويقصد بمواقع الإنتاج المتباينة التباعد بين حقول الإنتاج ومواقع التكرير والتصنيع، أما مواقع الإنتاج المتشابهة فتعنى إحتواء حقل الإنتاج الواحد على عدة آبار للمادة الخام وتتباعد عن بعضها البعض لمسافات طويلة.

على الرغم من شيوع هذه الظاهرة في مجال النشاط النفطي، إلا أنه يعتبر من الأنشطة الصناعية الرائدة في مجال التكامل، حيث تتسلسل مراحله من الناحية الفنية وتعد كل مرحلة مكملة للأخرى. ويترتب على شيوع هذه الظاهرة تحمل شركات إنتاج النفط لأعباء وتكاليف إدارية وتشغيلية ضخمة تؤثر على معدلاتها الربحية من ناحية وعلى المجالات الإدارية الخاصة بالإشراف من ناحية أخرى.

6. تعدد جنسيات الشركات العاملة في النشاط النفطي: تنعكس خاصية ضخامة حجم الاستثمارات في شركات إنتاج النفط على أسلوب تمويل وإدارة الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقل النفط. وتكثر ظاهرة تعدد جنسيات الشركات العاملة في مراحل الصناعة النفطية المختلفة على نطاق البلد الواحد. وترتبط عادة الشركات الأجنبية بعقود مشاركة مع الشركات الوطنية وتنص تلك العقود على نسب توزيع الإنتاج بين الطرفين، كما تتأثر تلك العقود بالاعتبارات القانونية والقيود الحكومية والنظم الضريبية السائدة.

7. العوامل الإقتصادية والتقنية والسياسية: تعد صناعة إنتاج النفط من الصناعات التي تتأثر بشكل ملحوظ بالعوامل الإقتصادية والتقنية والسياسية، ومن أمثلة تلك العوامل، أسعار النفط والغاز المتقلبة، ومعدلات أسعار صرف العملات المتأرجحة بين الزيادة والانخفاض، وأثر التغيرات في التكاليف والتقنيات على الجدوى الإقتصادية لمشاريع النفط القائمة والمرتقبة. وبالإضافة إلى ذلك فقد يتم في بعض الأحيان منح شركات إنتاج النفط مزايا خاصة (إعفاءات) ضريبية من قبل الحكومة لتشجيعها على إيجاد وإنتاج النفط الخام بكميات أكبر.

[1] أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الإقتصادية على الشركات البترولية، حالة مجمع بركين،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة ورقلة،الجزائر،2005، ص ص12-13.

كما أنه من الممكن أن تمارس الدولة الرقابة كإجراء سياسي على صناعة إنتاج النفط بغرض ضمان كميات إنتاج محددة وتوريدات كافية من المنتجات البترولية بأسعار منخفضة.

8. شيوع ظاهرة الاستنفاذ للأصول: تتسم صناعة النفط شأنها شأن الصناعات الإستخراجية الأخرى بخاصية الإستنفاذ لأصولها ذات الطبيعة المتناقصة، فالصيغة العامة والطبيعية لحقول وآبار النفط هي النقص التدريجي لكميات المخزون من الزيت الخام نتيجة الإستمرار في إستخراجه بمعدلات معينة. وهذا النقص في مخزون النفط غير قابل للتعويض، وبالتالي فإنه من الضروري إسترداد جميع النفقات الرأسمالية والإيرادية من حصيلة بيع وتوزيع هذا الأصل.

المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية.

إن الصناعة النفطية على غرار باقي النشاطات الإقتصادية الصناعية الأخرى تمر بالعديد من المراحل، فحسب بعض المؤلفين المختصين فإن الصناعة النفطية تمر بخمسة مراحل وهناك مرحلة مكملة يمكن دمجها أو فصلها عن المراحل الخمس وهي مرحلة التصنيع البتروكيماوي، حيث نستعرض شرح كل مرحلة كالآتي:[1]

1-**مرحلة البحث و التنقيب:** وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية و الأعمال التطبيقية وفي الجوانب الفنية والجيولوجية والإقتصادية والتكنولوجية الهادفة نحو معرفة وتحديد تواجد الثروة البترولية، وكذا مدى سلامة الإستغلال الإقتصادي لتلك الثروة الطبيعية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين:

أ-**البحث والإستكشاف:** ظهرت بوضوح منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية، ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن البترول هي:

أ-1: المسح الجيولوجي: حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم خرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مخبريا.

أ-2: المسح الجيوفيزيائي: نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة البترولية فقد اهتدى العلماء إلى طرق أكثر تعقيدا إلا انها أكثر جدوى من اهمها: المسح الزلزالي، المسح المغناطيسي.[2]

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص09.
[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 76

ب-الحفر والتنقيب: تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الإستغلال الإقتصادي لثروة النفط الطبيعية، فبعد أن تم تحديد المصايد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع الآبار الإستكشافية لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا، حيث تعد عملية الحفر من أخطر مراحل البحث عن النفط وأكثرها نفقة وتتفاوت المدة التي يتطلبها حفر البئر تبعا لعمقه وصعوبة المنطقة التي يحتوي فيها البئر والمشاكل التي قد تنشأ أثناء الحفر وكلها تمتد في العادة إلى عدة شهور، وتتميز هذه المرحلة من النشاط الإقتصادي النفطي بعنصر المخاطرة على تنوعه واختلافه من منطقة إلى منطقة ومن بلد لآخر.[1]

وهذه المخاطرة ليست بنوع واحد بل متعددة في انواعها و متنوعة في مجالاتها و هي كالآتي:

أ-مخاطرة طبيعية: وهي متعلقة بطبيعة المكان الجغرافي والجيولوجي ونوع خصائصه ومزاياه وكذلك الكوارث الطبيعية.

ب-مخاطرة إقتصادية: وهي التي يتضمنها أي نشاط إقتصادي عامة والبترول بصفة خاصة.

ج- مخاطرة سياسية: وهي المرتبطة بطبيعة الظروف السياسية، دوليا وإقليميا ومحليا من عدم إستقرار أو أزمات حادة أو نزاعات أهلية و سياسية و عسكرية.

2- مرحلة الإستخراج أو الإنتاج النفطي: وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه.

إن مرحلة إستخراج النفط مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلتين السابقتين وتشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الإستخراجية النفطية.

3- مرحلة النقل النفطي: تمثل مرحلة النقل مجموعة الأنشطة المتعلقة بإنشاء و تكوين مع توفير وسائل و معدات نقل النفط و كذلك المنشآت اللازمة من مراكز إنتاج او إستخراج النفط إلى أماكن تصديره أو تصنيعه أو إستهلاكه وبوسائل النقل المختلفة سواء كانت تلك المناطق قريبة أو بعيدة وفي النطاق الداخلي أو الخارجي.

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، نقلا عن أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في إقتصاد النفط، الطبعة الأولى الدار النموذجية للطباعة و النشر، بيروت، 2011، ص 13.

4- مرحلة التكرير أو التصفية: تتضمن هذه المرحلة توفير مستلزمات تصنيع المادة البترولية الخام و تحويلها إلى منتجات سلعية مختلفة ومتنوعة صالحة للإستهلاك المباشر لها أو لإستعمالها في مراحل صناعية لاحقة.

إن هدف هذه المرحلة هو تحويل المادة البترولية من صورتها الخام إلى أشكال سلعية أخرى أكثر تعددا وتنوعا لتلبية حاجيات الإستعمال والإستهلاك لها مباشرة أو بصفة غير مباشرة.

5- مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى أماكن ومناطق إستعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي. تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الإستلام والتخزين للنفط الخام و المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.[1]

6- مرحلة التصنيع البتروكيماوي: هذه المرحلة تهتم بالنشاطات المتعلقة بإنشاء وقيام عدد غير محدود من الصناعات البتروكيمياوية المعتمدة أساسا على المنتجات البترولية مثل صناعة المبيدات، المنظفات، الأسمدة الصناعية، الأَصباغ، المواد البلاستيكية، المواد الطبية وغيرها.

إن الهدف من هذه المرحلة هو تصنيع المنتجات البتروكيمياوية عن طريق تحويل المنتجات البترولية بصيغ متنوعة تلبي الإستهلاك المباشر لها في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

[1] أمال رحمان، تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الإستخراج، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص 05.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطية ومميزاتها.

يشهد العالم منذ بداية القرن العشرين تطورا جذريا في المجال الإقتصادي ، ومما لاشك فيه أن هذا التطور الإقتصادي إنجر عنه زيادة في الطلب على المصادر الطاقوية وعلى رأسها النفط والذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج والمبادلات التجارية نظرا لسهولة استغلاله ووفرته النسبية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

كما ساهم التوزيع غير المتوازن للنفط بين مختلف الدول في نشأة سوق عالمي للنفط، يتم من خلاله عرض وبيع النفط بين الدول المنتجة له والمستهلكة له. فما المقصود بالسوق النفطية كيف تطورت مع مرور الزمن، وماهي مميزاتها؟

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية.

تعرف السوق النفطية على أنها تلك الأماكن التي يتم فيها التعامل مع أهم مصدر للطاقة ألا وهو النفط، يتم من خلالها تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وهي سوق تشهد تنافسا شديدا وتضاربا في المصالح الإقتصادية بين دول مصدرة للنفط تسعى لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة بالإعتماد على المداخيل النفطية ودول مستوردة تهدف لضمان أمنها الطاقوي عن طريق سيطرتها على منابع النفط في العالم.[1]

ويتغير تعريف السوق النفطية على حسب السلع أو الخدمات المتبادلة والمطروحة فيه إذ نجد نوعين من الأسواق النفطية.

أولا- الأسواق الفورية للنفط: وتقع في سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام بأوروبا، وعرفت هذه الأسواق منذ القدم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية وبأسعار منخفضة، ولم يكن يتجاوز نطاقها 15% من حجم التجارة العالمية للنفط حتى منتصف الثمانينيات حيث أدى الإختلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض مما دفع بهذه الأسواق إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم إستقرار الأسواق.[2]

[1] مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي،الجزائر، العدد التاسع، 2017، ص 198.

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص 247

* المستقبليات: هي تعهدات بيع أو شراء كمية معيارية من السلعة عند تاريخ محدد في المستقبل وبسعر محدد.

ثانيا: الأسواق الآجلة أو ما تعرف بالمستقبلية (السوق النفطية المالية): هي أسواق لا يتم فيها تبادل شحنات النفط، وإنما تبادل أنواع محددة من العقود هي عقود المستقبليات* في شكل عقود معيارية، أي عقود تحمل صفة الأوراق المالية.[1] وتتمثل في بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول بلندن، وعُرفت هذه الأسواق في منتصف الثمانينيات، وقد ارتفعت نسبة التعامل في هذه الأسواق، حيث بلغ عدد العقود المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطية.

شهدت أسواق النفط العالمية منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي تغيرات جوهرية كان من أبرز سماتها في "بداياتها" السيطرة المطلقة للشركات النفطية الاجنبية "الأخوات السبع"** والتي كانت تهيمن على الانتاج ضمن عقود "الامتيازات" والتي امتدت لتغطي أغلب مناطق الشرق الاوسط والخليج.

وشهد عام 1960 ولادة منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في العاصمة العراقية بغداد والتي هيمنت لاحقاً لاسيما منذ مطلع السبعينيات التي شهدت تأميم الصناعة النفطية على أسواق النفط.

غير أن هذه الهيمنة أخذت بالتلاشي في الثمانينيات مع الركود الاقتصادي العالمي الذي أصاب الصناعة النفطية بمقتل. كما ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي "بورصة" النفط في نيويورك NYMEX وولادة ما يعرف بـ"النفط الورقي" والذي ترتب عليه تداول لهذه السلعة الاستراتيجية "في السوق الآني" Spot " جنباً الى جنب مع السوق المستقبلي "Futures " . وجاءت حقبة التسعينيات مليئة بالأحداث الجسام منها إحتلال الكويت وانهيار الاتحاد السوفياتي والازمة المالية الآسيوية وبروز ظاهرة الاندماجات "Mergers " بين الشركات النفطية العملاقة .

ومع بداية الألفية الثالثة شهد مطلع القرن الـ21 تدنيا ملحوظا في الأسعار إلا أن السوق استردت عافيتها لتحقق الأسعار لاسيما سعر خام برنت المرجعي أرقاما قياسية قاربت 147 دولاراً للبرميل في شهر جويلية من العام 2008 . وكان الرأي الذي يتبلور لدى العديد من المراقبين أن حقبة النفط الرخيص أصبحت شيئاً من الماضي. ليفاجأ الجميع بظهور حقيقة نفطية جديدة عنوانها الرئيسي "ثورة الوقود الصخري" والذي عمل مع

[1] مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

** الأخوات السبع في الصناعة النفطية هو مصطلح ابتدعه الإيطالي انريكو ماتيي، يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع وتضم (اكسون-موبيل-غولف- تكساكو- شل - BP – اسو).

انكماش الطلب في الاقتصادات الناشئة ومنطقة اليورو على تراجع غير مسبوق في أسعار النفط تجاوزت نسبة 60% منذ (يونيو) من العام الماضي لتستقر اليوم عند أقل 50 دولاراً للبرميل .

ويجد خبراء الطاقة صعوبة في تحديد المسار الذي ستؤول إليه بوصلة الاسعار وما هو "القاع" الممكن بلوغه.

وسنتعرض لأهم التطورات التاريخية في أسواق النفط والتي يمكن تأطيرها ضمن ستة حقبات على النحو التالي:

01. حقبة النمو المطرد (1950 – 1972): لعل أهم ما طبع حقبة الخمسينيات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة هو النمو الواسع في الاستهلاك العالمي للنفط في سابقة لم تشهد مثيلاً لها عبر تاريخ الصناعة النفطية الطويل، خصوصاً ان الاستهلاك العالمي للنفط قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) لم يتجاوز 5 ملايين برميل يومياً، منها 70% أو ما يعادل 3.5 مليون برميل استهلاك الولايات المتحدة بمفردها في حين لم يتجاوز استهلاك كل من أوروبا واليابان مجتمعتين 800 ألف برميل يوميا.[1]

أما إنتاج النفط في العالم، فاستأثرت الولايات المتحدة بنصيب 60% منه، وبلغ إنتاج دول الشرق الاوسط في تلك الفترة بحدود 400 ألف برميل يومياً، أي أقل من الإنتاج الحالي لليمن. وحتى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي كان ينظر إلى النفط باعتباره في المقام الأول وقوداً لتلبية حاجات المستهلك الأميركي، إذ كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة صاحبة "الريادة" في سوق النفط العالمي، مع احتياطي يقترب من ثلث الاحتياطي العالمي، وإنتاج يعادل نصف إنتاج العالم، في المقابل لم يزد إستهلاك أوروبا الغربية عن 1.8 مليون برميل يومياً، أو ما يعادل استهلاك إيران اليوم.

أما اليابان، التي أصبحت فيما بعد ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة مباشرة. فبلغ استهلاكها العام 1950 بحدود 50ألف برميل يومياً فقط، وهو ما يعادل استهلاك إمارة صغيرة كإمارة لوكسمبورغ في الوقت الحاضر.

أما الدول النامية برمتها، بما فيها الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فلم يتجاوز استهلاكها مجتمعة 1.7 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل إستهلاك المملكة العربية السعودية اليوم.وبالانتقال الى جانب العرض من المعادلة النفطية، نجد أن إنتاج فنزويلا العام 1950 كان حوالي 1.5 مليون برميل يومياً، أو ما يعادل نصف إنتاج الدول التي شكلت بعد ذلك بعشر سنوات (بالاشتراك مع فنزويلا) منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، في مؤتمر عقد في بغداد العام 1960 وضم أيضاً العراق والسعودية وإيران والكويت.

[1] الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.com تاريخ الإطلاع:2018/04/11.

وتضاعف الإنتاج العالمي في الخمسينيات ليصل إلى 22 مليون برميل يومياً العام 1960، ثم تضاعف مرة أخرى في السبعينيات ليصل الى 47.8 مليون برميل يومياً العام 1970، ووصل الإنتاج العالمي الى 57.7مليون برميل يومياً العام 1973، وهو العام الذي شهد ما اصطلح على تسميته بالثورة النفطية الأولى.

كان من نتائج الانتعاش الكبير في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، في أعقاب خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، الزيادة الكبيرة في استهلاك النفط في مناطق جغرافية متعددة خلال الفترة (1953–1973)، إذ تضاعف في الولايات المتحدة، وزاد في أوروبا الغربية بمقدار 12 ضعفاً. أما اليابان، فقد زاد استهلاكها بشكل لافت تجاوز الـ100ضعف.

ولم يكن الانتعاش الاقتصادي الذي حققته أوروبا الغربية واليابان بالإضافة للولايات المتحدة التي خرجت منتصرة من الحرب ليتحقق لولا إنخفاض أسعار النفط السائدة في تلك الفترة، حيث بلغ متوسط سعر خام النفط العربي الخفيف للفترة(1950–1972) 1.5 دولار للبرميل، وهي الفترة التي تزامنت مع إكتشاف وتطوير الحقول العملاقة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل شركات النفط الأجنبية صاحبة عقود الامتياز في تلك الفترة، في ظل غياب دور مؤثر لشركات النفط الوطنية.

غير أن الصناعة النفطية شهدت، بدءاً من مطلع السبعينيات من القرن الماضي، تحولا جذرياً مع بروز مؤثر لدول "أوبك" في ظل حمى التأميم الذي طال مصالح العديد من الشركات النفطية الغربية، إذ تراجع دور شركات النفط العملاقة "الاخوات السبع"* لمصلحة شركات النفط الوطنية، خصوصاً بعد تأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وفنزويلا، وتملك المملكة العربية السعودية لشركة آرامكو بالكامل، وشراء شركة نفط الكويت أصول شركة بي بي وغلف أويل. ومنذ ذلك التاريخ لم تعد الصناعة النفطية على ما كانت عليه من قبل.

2. حقبة الاضطراب في الأسواق النفطية: طغى حدثان في غاية الأهمية على حقبة السبعينيات من القرن الماضي، تجلى الأول في استخدام العرب لسلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر العام 1973، وتمثل الحدث الثاني في اندلاع الثورة الإيرانية عام (1978– 1979) . وترك هذان الحدثان بصمتهما الواضحة على الأسواق النفطية تمثلت في الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط ولجوء الدول الصناعية إلى إجراءات مضادة للحد من الاستهلاك.[1]

أ.الحظر النفطي العربي: إستخدام العرب "سلاح النفط" للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي،

[1] الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.com تاريخ الإطلاع:2018/04/11.

* أنظر الصفحة رقم 10

كأداة ضغط على الدول الغربية، حين فرضوا حظراً نفطياً على الولايات المتحدة وهولندا لموقفهما المنحاز في حرب أكتوبر 1973 إلى جانب إسرائيل. واستمر هذا الحظر نحو ستة أشهر كان من نتائجه ارتفاع الأسعار أكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل الى نحو 12 دولاراً للبرميل عام 1974.

ب – الثورة الإيرانية: جاءت الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه في فبراير من عام 1979 لتزيد أسواق النفط العالمية اضطراباً، إذ ترتب على ذلك انخفاض الإنتاج الإيراني بأكثر من 3.9 ملايين برميل يومياً، خلال الفترة (1978 – 1981) ومع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر عام 1980، انخفض إنتاج الدول النفطية في "أوبك" الى 22.480 مليون برميل يومياً، أي أدنى بنحو 7ملايين برميل يومياً عن مستواه عام 1978 نظراً للتراجع الكبير في إنتاج كل من العراق وإيران. ونتج عن ذلك زيادة أخرى غير مسبوقة في الأسعار وصلت الى 23 دولاراً للبرميل عام 1981 مقارنة بـ13 دولارا للبرميل عام 1978.

أفضت الاضطرابات في أسواق النفط العالمية بعد فورة الأسعار إلى بروز أصوات تدعو الى توظيف الطاقة النووية والفحم الحجري والغاز الطبيعي كبدائل للنفط، خصوصاً في مجال توليد الطاقة الكهربائية في الدول الصناعية، إذ كان تأثير الارتفاع في أسعار النفط فيها محسوساً بدرجة كبيرة، وترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، لاسيما أن أغلبية الدول الصناعية في تلك الفترة – خلافاً لما هي عليه الحال اليوم – كانت تمتاز بارتفاع كبير في درجة كثافة الطاقة، أي عدد وحدات الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وعمل ذلك على ارتفاع فاتورة النفط في الدول الصناعية لتصل إلى 291مليار دولار عام 1980 مقابل 35مليار دولار عام 1973.وكان إرتفاع الأسعار أحد الأسباب التي دفعت الشركات للمضي قدما في تطوير حقول النفط في بحر الشمال التي كانت حتى ذلك التاريخ تعد باهظة التكلفة، إذ أصبح إستخراج النفط منها في ظل الأسعار السائدة مجزياً اقتصادياً.

ومن جهة أخرى فقد دفع توقف الإمدادات النفطية، إبان حرب أكتوبر الدول الصناعية إلى التفكير ملياً في أمن الطاقة، ما تمخض عنه إنشاء "وكالة الطاقة الدولية" العام 1974، للدفاع عن مصالح الدول المستهلكة. وتضم الوكالة في عضويتها اليوم 28 دولة صناعية موزعة في أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا. ومن أهم الآليات التي ابتكرتها الوكالة إلزام أعضائها على الاحتفاظ باحتياطي نفطي يعادل 90 يوماً من الاستيراد لمواجهة أي انقطاع مفاجئ في الإمدادات.

واستحدثت الولايات المتحدة، وللمرة الأولى في تاريخها، وزارة للطاقة في العام 1977 للإشراف على سياسات الطاقة التي كانت حتى وقت قريب من اختصاص الحكومات الفيدرالية، بالاضافة الى إنشاء مخزون

استراتيجي بحجم 700مليون برميل تحسباً لأي توقف للإمدادات في المستقبل. ويأتي ذلك ضمن حزمة إجراءات تضمنها برنامج عُرف بـ"خطة حرية الطاقة" التي تبنتها إدارة الرئيس الأميركي جيرالد فورد العام 1975.

3. حقبة الركود الاقتصادي في منتصف الثمانينات : من المفارقات النادرة التي طبعت أسواق النفط في حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، أن العقد الذي تلاهما مباشرة بدأ بثورات وحروب دارت أحداثها في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول، إذ ما إن انتهت الثورة الإسلامية من ترسيخ أقدامها أواخر عام 1979، حتى لاحت شرارة الحرب العراقية – الإيرانية في الأفق (1980 – 1988). وكان من نتائجها فقدان السوق إمدادات أهم دولتين نفطيتين منتجتين في المنطقة، وقد وصلت ذروتها العام 1981، حيث انخفض انتاج كل من العراق وإيران الى أقل من 2.4مليون برميل يومياً.[1]

وتكرر المشهد نفسه في حقبة التسعينات من القرن الماضي، وكأن الأسواق النفطية على موعد مع التاريخ، إذ شهد مطلعها غزو العراق للكويت، وتوقف إنتاج البلدين بشكل شبه تام.

فإذا كانت حقبة السبعينيات هي حقبة "فورة الأسعار"، فإن ما ميز حقبة الثمانينات هو "صدمة" الطلب العالمي على النفط، وظهور ما يعرف بـ"التخمة النفطية"* في الأسواق العالمية وإنهيار الأسعار، وذلك لتضافر عوامل عديدة من أهمها: ظاهرة الركود الاقتصادي التضخمي في العالم "Stagflation "* نتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها الدول الصناعية، والتي كان من أبرزها رفع أسعار الفائدة كإحدى الوسائل لاحتواء التضخم النقدي، وكبح جماحه، وإجراءات ترشيد الاستهلاك وزيادة كفاءة إستخدام الطاقة في الدول الصناعية، ونمو الإنتاج النفطي خارج الدول الأعضاء في "أوبك" خصوصاً إنتاج بحر الشمال والمكسيك وجنوب شرق آسيا، وازاء هذه التطورات (انخفاض الطلب العالمي على النفط وزيادة الانتاج خارج دول أوبك) لعبت "أوبك" بقيادة المملكة العربية السعودية دور "المنتج المتمم" بخفض الإنتاج دفاعاً عن الأسعار .

ولغرض استعادة دورها في الانتاج العالمي، زادت المنظمة في أواخر عام 1985 الإنتاج في الوقت الذي كان فيه السوق قد تشبع بالامدادات التي جاءته من خارج الدول المنتجة، ما خلق فائضاً في المعروض النفطي أفضى إلى الإنهيار الكبير في الأسعار بدءاً من أواخر عام 1985 ومطلع عام 1986.

والنتائج التي ترتبت على وفرة الإمدادات في الأسواق العالمية كان لها بالغ الأثر على الدول العربية المنتجة للنفط، وخصوصاً دول الخليج، ناهيك عن أثرها غير المباشر على الاقتصادات العربية الأخرى، إذ تكشف بيانات تلك الحقبة أن الدول الخليجية خسرت عائدات سنوية بلغت في متوسطها بين 40مليار دولار كحد أعلى

[1] الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.com تاريخ الإطلاع:2018/04/11

* الرُكود التضخُميّ هي حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية، أي ركود اقتصادي، يرافقه تضخم .تحدث هذه الحالة عندما لا يكون هناك نمو في الاقتصاد ولكن يكون هناك ارتفاع في الأسعار، وتعتبر حالة غير مرغوب فيها.

و10مليارات دولار كحد أدنى، ما ترك بصمات واضحة على عملية التنمية الاقتصادية برمتها، خصوصاً مشاريع البنى التحتية التي أُجِل تنفيذ العديد منها. أما في البلدان العربية غير المنتجة، ومنها دول المشرق العربي (الأردن وسورية ولبنان)، بالإضافة إلى مصر، فقد تأثرت موازين مدفوعاتها بشكل كبير نتيجة لتراجع في حجم تحويلات العاملين وصل متوسطه السنوي إلى أكثر من مليار دولار، نظراً لانخفاض أعداد العمالة الوافدة، بسبب الركود الاقتصادي الذي عم منطقة الخليج بعد تدني الأسعار وتراجع العائدات وتقلص حجم الانفاق الحكومي فيها.

المطلب الثالث: خصائص السوق النفطية.

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع والخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات، والذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، ونتيجة لذلك الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره، سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تتقلص أو تنكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما عليه لتغير السعر.[1]

ومن ناحية أخرى فإنه ولتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، بمعنى وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق. وعليه يمكن تلخيص خصائص السوق النفطية فيما يلي:

1-تتميز السوق النفطية بعدة حواجز لاستثمارات جديدة، بمعنى وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل يؤدي إلى حتمية عدم إستقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات.[2]

2-عدم مرونة الطلب على النفط في فترة الأجال القصيرة.

3-تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة.

[1] مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري"، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2015.ص 233.

[2] مريم شطيبي محمود، المرجع السابق.ص 234

4-سوق أكثر تنافسية، سوق شفافة غير مستقرة.[1]

المبحث الثالث: تذبذبات أسعار النفط وآثارها على الإقتصاد العالمي.

يمثل النفط المحرك الرئيسي للإقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسة التي لها تأثير عالمي، وهو من الدعامات الأساسية لكل الاقتصاديات العالمية، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد النفط من أكثر السلع الإستراتيجية تداولا في العالم.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تذبذبا كبيرا، وازداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الإقتصاد العالمي.

فكيف يمكن تعريف السعر النفطي وعلى أي أسس يتم تحديده؟.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه.

1-تعريف السعر النفطي: يعتقد البعض أن تسعيرة النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة، بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الإعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سالفا، وعليه يمكن تعريف سعر النفط على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود.

حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الإقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الإثنين معا.[2]

يختلف سعر برميل النفط من منطقة إلى أخرى استنادا إلى عوامل عديدة مثل الثقل النوعي ومحتوى البراميل من الكبريت وكذلك المكان الذي تم استخراجه منه، ويعتمد الطلب على النفط اعتمادا كبيرا على مدى نمو الإقتصاد العالمي، حيث يقول علماء الإقتصاد أن إرتفاع سعر النفط يؤثر سلبا على نمو الإقتصاد عالميا.[3]

ويطلق على السعر النفطي القيمة النقدية التي يتم من خلالها شراء برميل من النفط، أو هي كمية النقود التي يتم استبدالها ببرميل من النفط.*

[1] غبشي عبد الرزاق، أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية دراسة حالة (1970-2014)،مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016. ص 08.

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1983،ص194-195

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2009، ص62.

* من استنتاج الطالبين.

2-أنواع السعر النفطي: يمكن أن نميز الأنواع التالية:

أ-الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الامريكية من قبل شركة داويل والتي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.

ومنذ فترة الخمسينات للقرن الحالي إبتدأت الدول المنتجة بالإهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة، خاصة وأن الأسعار المعلنة للنفط هي من الأساس المعول عليه لإحتساب الفوائد المالية النفطية، حيث أن الأسعار المعلنة حتى أواخر فترة الخمسينيات وطيلة الفترة الماضية كانت الأسعار المعبرة فعليا على قيمة البترول في السوق الدولية، أما الأطراف المعلنة عن تلك الأسعار فهي الشركات البترولية الكبرى.[1]

وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم إحتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.

ب-الأسعار المتحققة: هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

ج-أسعار الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، أخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعول عليه في إحتساب قيمة النفط بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية البترولية بين الطرفين.

إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. ولقد أخذت به وطبقته العديد من الدول البترولية على غرار ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965.[2]

د-أسعار الكلفة الضريبية: وهي تعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الإتفاقات النافذة للحصول على برميل أو طن من النفط وهو يساوي تكلفة إنتاج البترول زائد عائد الحكومة البترولي.

[1] بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017، ص 94

[2] غبشي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 09.

وبالتالي هو السعر المعادل لتكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول المانحة لإتفاقيات إستغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

هـ-الأسعار الفورية: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية.

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف المنتجة والمستهلكة وبصورة آنية.[1]

و-الأسعار المستقبلية: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.[2]

المطلب الثاني: العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط.

إن أسواق النفط قد تحولت في الوقت الحالي إلى أسواق مادية ومالية يتحقق بينهما سعر يومي غير مستقر يتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات المختلفة التي تؤثر في مستويات الطلب والعرض العالمي للبترول .

من حيث جهة الطلب البترولي: حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي للنفط الخام، وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له وهي:

1 -مستوى النمو الاقتصادي: يعد أهم عامل مؤثر في الطلب البترولي ويرتبط به إرتباطا وثيقا وفق علاقة طردية، فببلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع إقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية، أثر ذلك وبصورة فاعلة على تطور وتزايد الطلب على الطاقة وخاصة النفط منها.

ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي على النفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوربية والولايات المتحدة ، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[2] نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 2000، ص24.

المتحدة خارج حدودها الجغرافية، والتي تزيد من طلبها على النفط، وهناك أيضاً الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الأسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط.[1]

2 –سعر النفط الخام: السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما.[2]

3 –الاستقرار السياسي في العالم: الاستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على الطلب على النفط عن بقية العوامل الأخرى، فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفا من انقطاع الإمدادات، مما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط.

4– المناخ: إن للمناخ دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، فبرودة الشتاء الشديد تؤدي إلى استهلاك متزايدة من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة.

5 –النمو السكاني: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي، بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط.[3]

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 30.
[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 153
[3] صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، على الموقع الإلكتروني www.moenr.gov.ae، تاريخ الإطلاع: 2018/04/10.

6 –أسعار مصادر الطاقة البديلة: تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب البترولي ومن ثم على سعر البترول، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص إستهلاكها منه وتعويضه بالبدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي.

7 –السياسات الحكومية المؤثرة عكسيا في نمو الطلب: تبنت حكومات الدول المستهلكة للنفط طيف واسع من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على النفط، والمحرك الرئيسي لهذه السياسات في كثير من الأحيان هو قضية أمن الطاقة والإهتمامات المتزايدة حول قضية التغير المناخي وهما في واقع الأمر قضيتان مترابطتان ترابطا وثيقا.

من حيث جهة العرض البترولي: توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد ما يلي:

1 –الإحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أنَّ هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج، إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2 –السعر: للأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى الزيادة في الكمية المعروضة منه، إلاَّ أنَّ سوق النفط يخضع لاعتبارات إحتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3 –المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج له دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

4 –المصادر البديلة للنفط وأسعارها: إن أسعار المواد البديلة للنفط لها دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة[1].

5 –الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي

[1] بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية بأسعار البترول، دراسة حالة أسعار بترول الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 07، 2017، ص 96.

للنفط عدة اختلالات بدءا من 1980، ليصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة ، الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم1979 للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6 –السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط.[1]

المطلب الثالث: أثر علاقات الأطراف الدولية على أسعار النفط

تتدخل أطراف عديدة في السوق النفطية، وتمارس هذه الأطراف تأثيرها في السوق بشكل أو بآخر وبأسلوب مباشر أو غير مباشر، غير أنه إجمالا، هناك أربعة أطراف أساسية، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب ، وهذه الأطراف هي: الشركات النفطية الدولية والبلدان المالكة للاحتياطات النفطية، سواء المنتمية منها أو غير المنتمية لمنظمة أوبك، وذلك عبر الشركات النفطية الوطنية التابعة لها، ونادي الدول المستهلكة.

أ –الشركات النفطية الدولية IOCs: إن الطرف الأساسي الأول في المعادلة النفطية الدولية هي الشركات النفطية الدولية التي تؤدي دورا استثنائيا في السوق النفطية. فقد كانت الشركات الكبرى المعروفة بالشقيقات السبعة،* ولفترة طويلة هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية من بداية اكتشاف النفط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى مطلع الستينيات، فهي من كان يحتكر الاحتياطات والإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد مستوى الأسعار وفق ما يخدم مصالحها.[2]

بدأت معالم السوق النفطية الدولية في التغير مع نشأة منظمة أوبك، وتجسد هذا التغير بشكل واضح في بداية السبعينيات مع قرار معظم البلدان المنتجة تأميم قطاعاتها النفطية. وبعد هذا التحول الهيكلي الهام في تركيبة السوق، فقدت الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة كثيرا من الامتيازات التي كانت لها من قبل، كما فقدت السيطرة على قسم معتبر من الاحتياطات والإنتاج، إلى درجة أصبح إنتاجها النفطي في نهاية السبعينيات لا يمثل سوى نسبة 15% من مجموع الإنتاج العالمي، بعد أن كانت النسبة في حدود 60% في بداية عام1973. غير أنها، وبعد تحولات سنوات الثمانيات ثم صعود موجة العولمة الاقتصادية، استطاعت أن تستعيد مكانتها من جديد.

[1] بغداد بنين، عمر موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 96.
[2] صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 248.
* أنظر الصفحة رقم 10

الجدول رقم (1-1): أهم خمسة شركات نفطية خاصة في العالم سنة2012

(الوحدة : مليار دولار)

الشركات	البلد	رأسمال	الإنتاج	الإحتياط
إكسون.موبيل	الولايات	416	2.2	13
رواياال.دوتش.شل	هولندا	238	1.6	6
شفرون	الولايات	220	1.8	6
بريتش.بتروليوم	المملكة	134	2.1	10
طوطال	فرنسا	112	1.2	6

المصدر : Jean-Pierre Hansen & Jacques Perce bois ; « Energie: Economie et politiques» ; 2ème édition (Bruxelles : Editions de Boeck, 2014) ; P240

إذن، بعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات النفطية الكبيرة تجاوز الصدمة والتكيف مع شروط الإنتاج الجديدة وإعادة صياغة العلاقة مع البلدان المنتجة وفق شكل جديد أساسه عقود تقاسم الإنتاج، ومن ثمة العودة من جديد وبقوة إلى الساحة النفطية الدولية، واسترجاع مكانتها كفاعل رئيسي أول فيها، خصوصا بعد بروز مصاعب لدى الشركات النفطية الوطنية الناشئة وعجزها على مواكبة التحولات الاقتصادية والتقنية الكبيرة في صناعة النفط ذاتها، بسبب نقص الخبرة الفنية والإمكانيات المالية الكبيرة التي يحتاجها الاستثمار النفطي وهوما تملكه الشركات النفطية العملاقة. وهذا هو سبب إقدام جل الدول النفطية على إعادة فتح قطاعاتها النفطية من جديد.

ب -البلدان المنتجة(نادي منظمة أوبك): إن الطرف الرئيسي الثاني هي الدول المنتجة الأعضاء في أوبك .ولقد كان دور هذه الدول في البداية غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن في استطاعتها تغيير ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، وبدأ الوضع في التغير نسبيا في بداية الخمسينيات، مع أولى محاولات تصحيح الوضع مع صعود تيار الاستقلال السياسي، وكانت أشهر

محاولة تلك التي قام بها مصدق في إيران عام 1953 ، والتي انتهت بالفشل، بسبب التدخلات الغربية التي لم تكن لترضى ببسْط بلد ينتمي إلى العالم الثالث سيادته الكاملة على ثرواته النفطية.[1]

لقد كانت تجربة مصدق* الفاشلة درسا للبلدان المنتجة، التي تعلمت من الدرس أن العمل الفردي مصيره الفشل، وبدأت تتبلور فكرة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي شيئا فشيئا، إلى أن تم إنشاء منظمة أوبك، والتي كان هدفها المعلن هو الدفاع عن حقوق المنتجين وتحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحتكرة من جهة أخرى.

ولقد عرف دور منظمة أوبك على امتداد العقود السابقة فترات من المد والجزر، فتألق في فترات معينة – السبعينيات مثلا –وانحصر أحيانا أخرى، غير أن تأثير المنظمة لا يزال قائما، وقد ساعدها في ذلك تركز القسم الأكبر من الاحتياطات في بلدانها.

ج –المنتجون غير الأعضاء في منظمة أوبك: دفعت عمليات التأميم في السبعينيات الشركات النفطية الكبيرة إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، بحثا على تنويع مصادر التموين، وقد أدى ذلك إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبروز عدد معتبر من المنتجين غير الأعضاء في أوبك ابتداء من سنوات الثمانينات، إلى درجة تجاوز فيها إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلا في عام 1985 نسبة 70% من حجم الإنتاج الكلي، ورغم تراجع هذه النسبة كثيرا بعد ذلك، إلاّ أن حجم الإنتاج في هذه البلدان لا يزال معتبرا، وهو ما يمثل ضغطا على منظمة أوبك يمنعها من زيادة الإنتاج، على الأقل على المدى المنظور، لأنه يتوقع على المدى البعيد تراجع إنتاج هذه البلدان، لأن أكثرها قد استنزف احتياطاته، وعلى سبيل المثال فإن 50% من آبار النفط في المكسيك مهددة بالنضوب في السنوات القليلة القادمة.

[1] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1982، ص 123.

* محمد مصدق (بالفارسية :مُحَمَد مُصَدِق) (16 يونيو 1882 - 5 مارس 1967) ، رئيس وزراء إيران السابق ، انتخب مرتين سنة 1951 و1953.

الجدول رقم (1-2): إنتاج الخام لأهم عشر دول منتجة غير عضوة في أوبك وترتيبها العالمي في 2015 (الوحدة: 1000برميل/يوم)

المرتبة	الدولة	الإنتاج	المرتبة	الدولة	الإنتاج
2	فيدرالية روسيا	10111	15	كازاخستان	1321
3	الولايات المتحدة	9430	16	كندا	1263
4	الصين	4273	18	كولومبيا	1005
10	البرازيل	2437	19	سلطنة عمان	885
11	المكسيك	2266	20	المملكة المتحدة	879
14	النرويج	1567	21	أذربيجان	786

المصدر: أوبك، التقرير الاحصائي السنوي، 2016

د -البلدان المستهلكة(نادي الوكالة الدولية للطاقة): لم تكن الدول الصناعية الكبيرة المستهلكة للنفط إلى بداية السبعينيات ترى ضرورة لوجود إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين، فقد كان الشعور العام السائد هو أن البترول موجود بوفرة، ويمكن الحصول عليه بأسعار مقبولة، خصوصا والصناعة النفطية يومها كانت تحت سيطرة شركات كبيرة مملوكة لهذه الدول المستهلكة(الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا). لكن بعد التحول الكبير في السبعينيات، استشعرت الدول المستهلكة لأول مرة هشاشة السوق النفطية، وخطورة مسألة الأمن الطاقوي Sécurité énergétique، على المدى الزمني القصير كما على المدى الطويل . وإن تراجع هاجس الأمن الطاقوي على المدى القصير(إمكانية حدوث انقطاع ظرفي شامل في التموين)، مع بروز عدد كبير من البلدان المنتجة .فإن هاجس التموين لدى المستهلكين، خصوصا بلدان أوروبا الغربية، لا يزال قائما على المدى الطويل، خصوصا مع تركز البترول في منطقة واحدة هي منطقة الشرق الأوسط.

الجدول رقم (1-3): حجم الطلب والواردات من النفط الخام في أسواق الاستهلاك الرئيسية

(الوحدة : مليون برميل / يوم)

مصادر التموين	حجم الواردات (أسواق الإستهلاك الرئيسية)				المجموع
	و. المتحدة	أوروبا الغربية	ش.ج. آسيا	باقي العالم	
جم الواردات 2002	**11.36**	**11.90**	**16.34**	**4.04**	**43.63**
منها – من	**2.31**	**3.24**	**11.29**	**1.23**	**18.06**
جم الطلب 2015	**19.40**	**13.06**	**30.69**	**29.82**	**92.97**
جم الواردات 2015	**7.35**	**10.43**	**20.63**	**4.63**	**43.04**

المصدر : أوبك، التقرير الاحصائي السنوي، 2012 والتقرير الاحصائي السنوي 2016

وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة التي تأسست عام 1974 دور راعي مصالح الدول المستهلكة الأساسية، وتعتبر حاليا أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة النفطية الدولية، ويهدف برنامج عملها الى دفع الدول الأعضاء نحو ترشيد استعمال الطاقة وتطوير بدائل للبترول وتحسين الفاعلية الطاقوية، كما تعمل على تحقيق أهداف رئيسية أخرى كضمان الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة وتبني الإجراءات المشتركة لمواجهة انقطاع الإمدادات البترولية وتقليص الاعتماد على البترول المستورد وتشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية.

خلاصة الفصل:

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وهو العامل الأساسي لدفع عجلة التنمية الإقتصادية العالمية بالرغم من ظهور عدة موارد أخرى للطاقة على غرار النفط الصخري، ولذى إكتسى النفط هذه الأهمية نتيجة لمجموعة الخصائص التي يتميز بها عن بقية الموارد الطاقوية، كالوفرة النسبية وسهولة الإستغلال وملائمته للتكنولوجيا المستعملة حاليا، كما يعتبر موردا ناضبا مما يجعله سلعة ذو أهمية إقتصادية وسياسية على المستوى العالمي. وتعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة تحتوي على درجة كبيرة من المخاطرة بسبب ضخامة رأس المال المستخدم فيها وكذا انخفاض نسبة اليقين بوجود الكميات الإقتصادية المطلوبة لتعويض الخسائر وتحقيق الأرباح عند مراحل البحث والإكتشاف والتنقيب. ولعل كل هذا أعطى للسوق النفطية أهمية بالغة كونها المكان الذي تتداول فيه أغلى مورد طاقوي لحد الساعة، وعلى الرغم من تأثر السوق النفطية بعوامل العرض و الطلب إلا أنه هناك عوامل أخرى لها تأثير كبير على سعر النفط على غرار العوامل الجيوسياسية و الطبيعية و كذا التنظيمات الدولية.

الفصل الثانـي:

الإيرادات النفطية وإشكالية تمويل التنمية في الجزائر

تمهيد:

تطمح الجزائر على غرار باقي الدول المنتجة للنفط إلى تحقيق مكانة لها كإحدى الدول النفطية الفاعلة ضمن الدول المصدرة للنفط أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية متاحة ومزايا تجعلها تنفرد عن باقي الدول المنافسة لها في مجال الصناعة النفطية وتمكنها من جعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الإقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية، ولذلك من الضروري معرفة الإمكانات النفطية للجزائر ومدى كمية الإحتياطات المتاحة لها ومميزاتها وهي كلها عوامل تلعب دور في تجارة النفط في السوق الدولية وبالتالي تحدد المكانة الإقتصادية والتجارية للدولة المنتجة.

ومن أجل التطرق إلى مكانة الجزائر في سوق النفط حاولنا في هذا المبحث التطرق إلى واقع القطاع النفطي في الجزائر عن طريق معالجة المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الإقتصادية لقطاع النفط في الجزائر.

المبحث الثاني: تمويل المخططات التنموية في الجزائر (2001-2014).

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية.

المبحث الأول: الأهمية الإقتصادية لقطاع النفط في الجزائر.

تكمن أهمية القطاع النفطي في الجزائر في كون الإقتصاد الجزائري يعتمد عليه اعتمادا مطلقا، إذ يمثل حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي و ثلثي إجمالي الصادرات لديها.

المطلب الأول: الثروة النفطية في الجزائر.

تزخر الجزائر بالعديد من المقدرات والموارد الطبيعية في مجال قطاع المحروقات، ما جعل منها تحتل المراتب الأولى من حيث إحتياطاتها وكذا إنتاجها على الصعيد الإفريقي، كما تحتل مكانة مرموقة بين مصاف الدول في هذا المجال دوليا، وقبل التطرق إلى إحتياطات الجزائر من هذه الثروة يجب إعطاء تعريف حول مفهوم الإحتياط البترولي.

مفهوم الإحتياط البترولي: يقصد به حجم البترول القابل للإنتاج من مصادر بترولية مخزونة بباطن الأرض، ويعين هذا الإحتياطي في وقت معين إعتمادا على أسس علمية ومعايير إقتصادية، ويتم اعتماد تقديرات الإحتياطي على حجم ونوعية البيانات والمعلومات المتاحة في وقت معين والخاصة بنوع الخام المنتج والصخور الحاوية له.[1] حيث يقدر حجم البترول المخزون في الحقل بتحديد مساحة الحقل ولتكن مثلا (10كلم^2) ثم يحدد سمك الطبقات الصخرية الحاوية للبترول وليكن (100م) و من ثم يتم تشخيص نسبة مسامية الصخور الخازنة للنفط ولتكن مثلا (25%) من حجم الصخور. البترول الذي يتواجد غالبا مختلطا بالغازات والمياه ويمكن تقدير نسبة البترول بهذا الخليط وليكن (80%) من الفراغات التي تمثل 25% من حجم طبقات الصخور الخازنة للبترول، وعليه يمكن حساب حجم إحتياطي مخزون النفط بالحقل على الشكل التالي:

حجم الإحتياطي=مساحة الحقل (10كلم^2)x سمك الطبقات الصخرية الحاوية للبترول (100م)x نسبة مسامية الصخور الخازنة للنفط (25%)x نسبة البترول بهذا الخليط (80%)

أ-إحتياطات النفط الخام في الجزائر: الجزائر بلد واسع المساحة متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات، وهذا ما يعطيه مكونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد.[2]

وقبل الحديث عن إحتياطي النفط في الجزائر يجب توضيح بعض المفاهيم:

[1] شوكت شيخ يزدين، البترول أهميته، مخاطره و تحدياته، دار ئاراس للطباعة و النشر، أربيل ، كردستان العراق. 1998
[2] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص:42

الإحتياطات المؤكدة أو المبرهنة: يتضمن كميات الزيت المؤكد إستخراجها من الحقول المكتشفة من الآبار المحفورة بناء على ما تم تحصيلها من بيانات هندسية وجيولوجية.[1] وكذا الكميات المؤكد إستخراجها من حقول ثبت وجود الزيت الخام ذو الجدوى الإقتصادية بها عن طريق الإختبارات ولم يتم بدء الإنتاج منها.

الإحتياطات المحتملة: وهي تلك الإحتمالات غير المثبتة أو غير المتأكد من وجودها أو هي عبارة عن الكميات البترولية المكتشفة، وغير المقدرة كمياتها بصورة دقيقة ونهائية. إن هذا النوع من الإحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الإقتصادية، وتشير جمعية مهندسي النفط بأن مستوى الثقة لهذا النوع لا يقل عن 50% من ثبات الإحتياطات المحتمل وجودها.[2]

الإحتياطات الممكنة: وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول أو الغاز.

ومن خلال الجدول رقم(2-1) سوف نبين إحتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام.

الجدول رقم (2-1): الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

(الوحدة: مليار برميل)

السنوات	حتياطي النفط الخام في الجزائر	السنوات	إحتياطي النفط الخام في الجزائر
1995	10.0	**2006**	12.2
1996	10.0	**2007**	12.2
1997	10.0	**2008**	12.2
1998	10.0	**2009**	12.2
1999	9.2	**2010**	12.2
2000	9.2	**2011**	12.2

[3] عية عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره، ص:11.

[4] خالد لجدل، التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري، دراسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الأحفورية الجزائرية للفترة 2015/1995، جامعة خميس مليانة ، الجزائر.2017 ص 387

2001	11.3	**2012**	12.2
2002	11.3	**2013**	12.2
2003	11.8	**2014**	12.2
2004	11.4	**2015**	12.2
2005	12.3	/	/

المصدر :- **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي،2016،2015،2010،2007،2001**

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2004، 2007، 2009.

ب – إنتاج النفط الخام في الجزائر: إن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تطور إنتاج النفط ورفعه في السنوات الأخيرة هو القيام بعمليات تجديد المركبات، الأمر الذي سمح برد الإعتبار لقدرات الإنتاج والإلتزام بالمواعيد مع الزبائن. يغلب على إنتاج المشتقات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة منها، وهي أساس وقود السيارات بنوعيه الديزل والبنزين ووقود الطائرات الكيروسين، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف، ويتكون باقي الإنتاج من الأنواع الثقيلة كالنفط والزفت و غيرها[1]، وقد مكنت عمليات تحديث المنشآت المختلفة من بقائها تعمل دون اللجوء إلى توقيف الإنتاج وهي التقنية الكبيرة والعالية التي برعت فيها مؤسسة سوناطراك، حيث تم سنة 1990 إبرام عقود إنجاز مع شركة مختصة لإنجاز معظم عمليات الصيانة والتهيئة والتجديد التي استهدفت كل منشآت مؤسسة سوناطراك لتحقيق أهداف غاية في الأهمية كمضاعفة الإنتاج وتحسين فعالية التجهيزات وتقليص الإستهلاك الذاتي للمركبات الصناعية البتروكمياوية.[2] وهذا ما يبرهنه كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1995-2015).

الجدول (2-2): كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1995-2015).

(الوحدة: ألف برميل/ يوم)

السنوات	إنتاج النفط الخام في الجزائر	السنوات	إنتاج النفط الخام في الجزائر
1995	752	**2006**	1369

[1] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010، رسالة ماجستير في تقنيات كمية للتسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2012، ص51

[2] خالد لجدل، مرجع سبق ذكره ، ص391.

1996	806	**2007**	1398
1997	824	**2008**	1356
1998	827	**2009**	1240
1999	857	**2010**	1190
2000	891	**2011**	1162
2001	842	**2012**	1203
2002	850	**2013**	1203
2003	1111	**2014**	1193
2004	1311	**2015**	1157
2005	1352	/	/

المصدر :- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي،2015،2010،2007،2001، 2016.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي،2000، 2004، 2007، 2009.

عرف إنتاج النفط الخام في الجزائر إرتفاعات طفيفة خلال الفترة(1995-2002) حيث إرتفع من (752ألف) برميل في اليوم إلى (850 ألف) برميل في اليوم أي بزيادة قدرها (261 ألف) برميل في اليوم و(200 ألف) برميل في اليوم على التوالي، ليسجل إرتفاعا ملحوظا مع بداية سنة 2003 قدر بـ (1111 ألف) برميل في اليوم ويبلغ بذلك الذروة سنة 2007، حيث قدرت كمية الإنتاج بـ (1398 ألف) برميل في اليوم، ثم بدأ في التراجع في السنوات التي لحقت ليبلغ (1157 ألف) برميل في اليوم سنة 2015.

المطلب الثاني: مكانة القطاع النفطي في الإقتصاد الجزائري.

يحتل النفط مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي، كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، حيث تفوق نسبة النفط 98% من الصادرات الإجمالية و أكثر من 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي، وتتجلى أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري من خلال:

1-الصادرات والعملات الجنبية: تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة فاقت 98.39% بمبلغ إجمالي بلغ 63.326 مليون دولار سنة 2013، مما يعني أن الصادرات الأخرى لا تمثل سوى 1.6% ما يمثل قيمة 2.161 مليون دولار، مما يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية. وهذا ما يؤكد أن تطور صادرات قطاع المحروقات يؤدي إلى تطور الإحتياطات من العملة الأجنبية، وذلك ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (2-3): أهمية قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605	77194
الإحتياطات من العملة الأجنبية (مليار دولار)	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
الجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	1001.4	1007.9	1350	1570.9	2352.7	2799	2796.8	4088.6
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	44415	56121	71662	70571	63326	583616	330807	
الإحتياطات من العملة الأجنبية (مليار دولار)	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	
الجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	

المصدر: - تقارير بنك الجزائر سنوات 2005، 2008، 2012، 2015.

النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 25، مارس 2014.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن تطور الصادرات أدى إلى تطور الاحتياطات من العملة الصعبة حيث أخذت منحى تصاعدي من 17.96 مليار دولار عام 2001 إلى 194.01 مليار دولار سنة 2013، والسبب في ذلك راجع إلى زيادة قيمة الصادرات. كما تعرف الجباية البترولية هيمنة مطلقة على مجموع الإيرادات الكلية أين

ارتفعت من 1001.4 مليار دينار عام 2001 إلى 4088.6 عام 2008 بنسبة تقدر بـ 308.28% نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي تخطى عتبة 100 دولار عام 2008 لتعرف انخفاض بين سنتي 2009-12010، لتعاود الإرتفاع بداية من سنة 2012 بعد استرجاع اقتصاديات العالم عافيتها.

ويمكن توضيح أهمية النفط كونه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق إيرادات الصادرات التي تمثل أكثر من98%،[2] من إيرادات الدولة وتغطية القروض الخارجية، و المساهمة في خلق وحدات صناعية و التموين بالتجهيزات اللازمة، وكذا باعتباره مصدر للطاقة في السوق الداخلي.

2-المساهمة في الإيرادات العامة للدولة: تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط و التي عرفت تطورا كبيرا، أين عرفت منحنى تصاعدي منذ سنة 2002 إلى غاية منتصف 2008 أين تخطت المستويات القياسية بتجاوز خامات الأوبك حاجز 130 دولار للبرميل بمعدل سنوي قدره 41.41% بمعدل أربعة أضعاف3 ، في حين عرفت في النصف الثاني من سنة 2008 و بداية 2009 تقلبات حادة، إذ انخفضت بنسبة 35.4% مسجلة بذلك 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات حيث تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة بين 60% سنة 2002 لتصل إلى 78.88% سنة 2008 لتنخفض بعد ذلك إلى 61.91% سنة 2014.

ومن خلال ما سبق تتضح العلاقة الطردية المباشرة بين الإيرادات العامة للدولة و عائدات قطاع النفط وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور الإيرادات العامة تبعا لتطور أسعار النفط.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة (مليار دج)	**3639.9**	**3687.9**	**5190.5**	**3676**	**4392.9**	**5790.1**	**6339.3**	**5957.5**	**5738.4**	**5103.1**
الجباية البترولية (مليار دج)	**2714**	**2711.8**	**1715.4**	**2412.7**	**2905**	**3979.7**	**4184.3**	**3678.1**	**3388.4**	**2373.5**

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد 5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالوف، ميلة، الجزائر، 2017، ص 324.

[2] حيدوشي عاشور، إدارة العائدات النفطية في الإقتصاد الجزائري وأثرها على سلوك بعض متغيرات الإقتصاد الكلي خلال الفترة(2000-2013)،مداخلة مقدمة ضمن يوم دراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، يوم 5 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 02.

[3] ابراهيم بلقة، تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة(2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص10.

المصدر: – تقارير بنك الجزائر سنوات: 2010، 2013، 2015.

التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك 2016).

تطور الإيرادات العامة تبعا لتطور الجباية البترولية

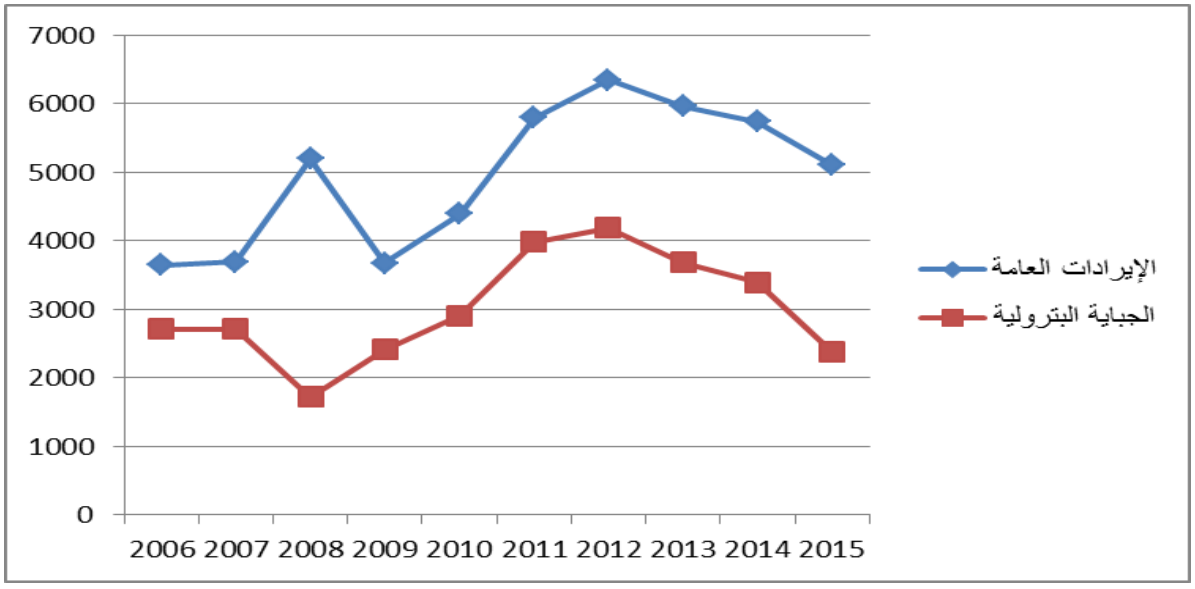

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول رقم (2-4)

حيث نلاحظ من خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول أعلاه أنه ومع بداية زيادة قيمة الجباية البترولية سنة 2009 بدأت الإيرادات العامة في الزيادة هي أيضا إلى غاية سنة 2012، حيث حققت الإيرادات أعلى قيمة لها قدرت بـ 6339.3 مليار دج، لتعاود التراجع مع بداية سنة 2013 متأثرة بتراجع الجباية البترولية.

المطلب الثالث: قراءة في أسباب إنهيار أسعار النفط في الجزائر.

إن توقع إتجاه تطور سعر برميل النفط على المدى المتوسط أو الطويل هو أمر في غاية الصعوبة، وذلك لتعدد العوامل التي تحكم أو تؤثر في تكوين هذا السعر، غير أنه على الإجمال يمكن تحديد عدة عوامل تكاد تتفق عليها الأدبيات الإقتصادية، منها عوامل تخص جانب العرض وأخرى تخص جانب الطلب. وعليه يمكن القول أن قوى العرض والطلب في السوق النفطية هي من أهم وأبرز العوامل المتحكمة في تحديد سعر برميل النفط. والجزائر كونها إحدى الدول المنتجة للنفط فإن أسباب إنهيار أسعار النفط فيها خاضع لهذه العوامل.

أ-**عامل العرض:** يرجع سبب إنخفاض أسعار النفط إلى زيادة كمية المعروض النفطي نتيجة لمجموعة من المتغيرات نذكرها فيما يلي:

1-الطلب النفطي: يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقا من فكرة الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الإستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط.

2-السعر النفطي: يؤثر السعر في العرض من خلال تأثيره في الطلب، إذ أن إرتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي، وبالتالي تقلص الإنتاج والعرض في الأخير.

3-الإحتياطيات النفطية: تعتبر قاعدة الإرتكاز الأساسية للإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.[1]

4-الكوارث الطبيعية: تؤثر العوامل الجوية بالدرجة الأولى الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في إنخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية، إضافة إلى تأخر حاملات النفط في الوصول إلى الموانئ، وهذه تعتبر آثار مؤقتة. إلا أن هناك آثار أخرى قد تكون أطول مثل تضرر المنصات البحرية، أو شبكات الأنابيب، أو منشآت الإنتاج في حالة الزلازل. فقد نتج مثلا عن إعصاري "كاترينا" و "ريتا" عام 2005 انخفاض إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 26%، كما خفض إنتاج المصافي بمقدار 17%.[2]

ب-عامل الطلب: يتأثر سعر النفط في الجزائر بعامل الطلب العالمي على النفط حيث يخضع الطلب على المعروض النفطي لمجموعة من العوامل التي تؤثر فيه بشكل كبير نذكر منها:

1-سعر النفط الخام و منتجاته المكررة: يعتبر سعر النفط من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب النفطي، حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، والعكس في حالة ارتفاعه سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة، وبما أن الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، فإن سعرها يؤثر على سعر النفط الخام، وتتركز صناعة تكرير المنتجات النفطية لدى الدول الصناعية الغربية التي تفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك النفط تؤدي إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية.[3]

2-السعر النسبي للطاقات المنافسة: تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة عن طريق الإحلال الهامشي فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الإرتفاع، فالمستهلك يقبل

[1] مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دراسة تحليلية(2014/2000)، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الثالث، الجزائر، ص 204

[2] مراد علة، المرجع السابق، ص 204

[3] عبد السلام بريزة، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف، الجزائر، 2013. ص 09

على النفط أمام باقي السلع المنافسة لانخفاض سعره، ولقد حفز ارتفاع السعر خلال فترة السبعينات الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث عن بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة، إلا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل النسبي حيث لم تفلح في الحصول على بديل كامل للنفط على الرغم من قدرتها على إيجاد شبه بدائل مختلفة كالفحم وغيره.[1]

3-معدل النمو الإقتصادي: يسيطر النفط على أكثر من 40% من إجمالي الإستهلاك العالمي للطاقة مع بداية القرن الحالي، فهو يمثل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وزيادة النمو الإقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، وانخفاض النمو الإقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي والطلب على النفط.

4-التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط، حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب على النفط خلال الثلاثي الأخير و الأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول.

[1] عبد السلام بريزة، المرجع السابق، ص 10

المبحث الثاني: تمويل المخططات التنموية في الجزائر (2014/2001).

تحضى التنمية الاقتصادية بقدر كبير من الاهتمام لما يشهده العالم من تحولات وتحديات عدة وسعي الدول للقضاء على مشكل التخلف والفقر، ونظرا لتعقيد عملية التنمية واختلاف درجة تعقيدها من دولة إلى أخرى اختلفت العوامل المؤثرة عليها والأساليب المتبعة لتحقيقها، والمصادر المالية المتاحة لتمويل عملية التنمية الإقتصادية ما يضع الدول النامية أمام مشكل توفر الموارد اللازمة لتمويل هذه العملية، حيث انتهجت معظم الدول وعلى وجه الخصوص الدول النفطية سياسات إصلاحية تختلف بإختلاف الأنظمة السائدة والظروف الاقتصادية، متبعة سياسات تنموية توسعية معتمدة في ذلك على عوائدها النفطية، والجزائر شأنها شأن الكثير من الدول تعتمد بالدرجة الأولى على تمويل عملية التنمية على ما تحققه من عوائد نفطية ماجعلها عرضة للصدمات النفطية، نتيجة تراجع أسعار النفط مما أثر سلبا على مخططاتها التنموية.

المطلب الأول: عموميات حول التنمية.

مفهوم التنمية الاقتصادية: قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية سيتم عرض في بادئ الأمر مجموعة من المفاهيم لمصطلحات ارتبطت بالتنمية على النحو التالي:

1-مفهوم التخلف الاقتصادي :يعرف التخلف على أنه حالة اقتصادية واجتماعية تعوق النمو الاقتصادي وتخلق عقبات في طريق استثمار الموارد الطبيعية إستثمارا أمثل واستخدام القوة العاملة المتوفرة إستخداما أكمل بما يكفل تأمين إشباع الحاجات الأساسية لأغلب السكان.[1]

2-مفهوم النمو الاقتصادي: تم استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج الوطني الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و لموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.[2]

3-مفهوم التنمية المستدامة : ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 م وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون

[1] عبير شعبان وعبده سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013 ، ص 10
2 جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية مفاهيم، نظريات، تطبيقات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2012 ص 43 .

المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، كما عرفت على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها، فهي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة.[1]

ومن خلال التطرق إلى مفهوم كل من التخلف والنمو والتنمية المستدامة نجد أن التنمية الاقتصادية تعددت مفاهيمها هي الأخرى واختلفت باختلاف الاقتصاديين، فكل ينظر إليها من زاوية مختلفة، فهناك من يرى بأن التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد وتحويله من حالة ركود وثبات إلى حالة الحركة الديناميكية عن طريق زيادة مَقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية.[2]

ويرى البعض الآخر أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام بما يحقق أكبر معدل للتنمية والتقدم الاقتصادي، وبما يعود على عامة الشعب بالخير والرفاهية .

وعليه فإن التنمية الإقتصادية هي "عملية التجنيد والإستغلال الأمثل لجميع الموارد المادية والمالية والبشرية من أجل النهوض بالإقتصاد القومي وتحقيق سبل الرفاهية للفرد في الوقت الحالي والتفكير في مستقبل الأجيال دون المساس بالبيئة " .*

المطلب الثاني : مفهوم برامج التنمية الاقتصادية ومراحل اعدادها.

تعتبر برامج التنمية الاقتصادية الوسيلة التي تستخدمها الدول في تنفيذ سياستها التنموية حيث تعددت هذه البرامج واختلفت حسب الأنظمة الاقتصادية المتبعة من طرف كل دولة التي أعدت ونفذت فيها. وعند الحديث عن برامج التنمية الاقتصادية يظهر مصطلح مرادف له وهو مخططات التنمية الاقتصادية، فهما يشيران لمعنى واحد ولكن نجد مصطلح برنامج التنمية الاقتصادية أكثر تداولا عن مصطلح مخطط التنمية ومن جهة أخرى يمر إعداد هذه البرامج للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها بعدة مرا حل.

1- مفهوم برامج التنمية الإقتصادية: يعتبر التخطيط الإقتصادي منهجا علميا ونهجا عمليا وفنيا يهدف إلى تحقيق أقصى نمو ممكن في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وأقرب مدى زمني مستطاع، وتتوقف كفاءة هذا المنهج بالدرجة الأولى على نوعية الأدوات التخطيطية فيه، وعلى الأساليب والطرق الفنية لذلك.[3]

1 عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2010 ، ص25

2 الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ، ص 6 .

* من إستنتاج الطالبين.

[3] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص 242.

والمفهوم الاصطلاحي للبرنامج يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها خلال فترة زمنية محددة وهو ما يتطلب التوفير المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في إنجاز البرامج.

فالمفهوم العام لبرنامج التنمية هو القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي أو تحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات وحسب الإمكانيات المتاحة، فمهمة البرامج ترتكز على إقرار أهداف اقتصادية واجتماعية يرغب المجتمع في الوصول إليها والعمل على تنفيذها خلال فترة زمنية محددة عبر مختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة، فكل برنامج له نقطة بداية ونقطة نهاية متعلقة بالمدة الزمنية.[1]

2-مراحل اعداد برامج التنمية الاقتصادية: يتم إعداد برامج التنمية الاقتصادية وفقا للأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على الأساليب والطرق المتبعة لذلك كما أنَّ هذه برامج تمر بعدة مراحل تتمثل في :[2]

1-تقدير الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني: حتى يتم إعداد برنامج تنموي إقتصادي فإنه يلزم على المشرفين على إعداد مثل هذه البرامج التعرف على كافة الإمكانيات المتوفرة خلال الفترة الزمنية المقترحة لتنفيذ هذه البرامج ويدخل في إعداد هذه الإمكانيات اليد العاملة، المواد الأولية، المدخرات، مصادر التمويل وبصفة عامة فإنه يدخل في تقدير الإمكانيات معرفة كل ما يتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الموجودة لتنفيذ هذه البرامج.

2-تحديد الأهداف الكلية للبرامج: حتى يتم الوصول إلى تحديد الأهداف المقرر في البرنامج فان ذلك يقتضي دراسة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني إذ أن علاج هذه المشكلات يشكل بالضرورة أهداف الخطة ومن الطبيعي أن هذه المشكلات هي التي تحدد نوع الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها ومن بين هذه الأهداف الزيادة في الدخل القومي، القضاء على البطالة أو التقليل منها، تحقيق زيادة في الاستثمار العام.

3-إختيار الوسائل التي تحقق الأهداف: تتمثل هذه المرحلة في كيفية إستخدام الإمكانيات والموارد لتحقيق الأهداف المرجوة أي إختيار الوسائل التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف وبعبارة أخرى إختيار المشاريع أو القطاعات التي تشملها هذه البرامج، ومن الملاحظ أن عملية الإختيار هي عملية متداخلة مع عملية تحديد الأهداف القومية، فإختيار المشروعات يعني في ذات الوقت تحديد الأهداف بصورة تفصيلية وهذا الإختيار يخضع للظروف العامة وحسب الأولوية أي يتم إختيار للمشروعات التي تحقق أكبر إضافة إلى الإنتاج الوطني.

[1] عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة مابين(2001 /2004)، مذكرة ماجستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010، ص 25.

[2] مختار عصماني ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية2014/2001 ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2013 ، ص ص 77-78

المطلب الثالث: المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2014/2001.

لقد واكب تطور أسعار النفط منذ سنة 2000 م تحقيق فوائض مالية ضخمة لدى الجزائر ما شجعها على استخدام هذه الفوائض في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال الزيادة في الانفاق العام وإتباع سياسة تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014). حيث إختلفت هذه البرامج من حيث الأهداف والدوافع والمبالغ المخصصة لكل برنامج حسب الوضعية المالية التي كانت رهينة قطاع النفط وهذا الأخير يرتبط بتقلبات أسعار النفط.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004: هو عبارة عن مخصصات مالية أقر في أفريل 2001م من طرف الدولة الجزائرية حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة 2001 م 2004م، وساعد في ذلك تحقيق الجزائر لفوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية سنة 2000 م.

أ-الإطار القانوني للبرنامج: تم ارساء برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004) لدفع عجلة النمو فنصت المادة :230 من القانون(01-21) والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 م على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب رقمه 108-302 عنوانه تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، كما تنص المادة على أن يقيد هذا الحساب في باب الإيرادات باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2001/12/31 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان دعم الانعاش الاقتصادي لسنة 2001 م تخصيصات الميزانية في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وفي باب النفقات النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.[1]

ب-أهداف ودوافع البرنامج: لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض مستوى معيشة السكان حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي، إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل من الأهداف المرسومة مما ساهم في تدهور الأوضاع أكثر. وأمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الانشطة الاقتصادية المنتجة أدركت السلطات أنه يجب أن يكون هناك

[1] قانون رقم 21.01 ، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، الجريدة الرسمية عدد 79 ، مؤرخة في 23 ديسمبر 2001

مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة، وما ساهم في ذلك العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية لذلك اغتنمت السلطات العمومية فرصة ارتفاع أسعار النفط التي بدورها أثرت على العوائد النفطية واستعادت التوازنات الكلية من أجل توسيع الانفاق وأطلقت برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.ويهدف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

1-تعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، المنشآت وتحسين مستوى المعيشة، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

2-دفع الانشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني وعلى الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا.

3-خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري في إطار مكافحة الفقر.

4-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط القطاعات الريفية.

ج-المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ومضمونه: سيتم توضيح المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-5): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

السنة / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع المطلق	المجموع النسبي
الأشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.09
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.89
الفلاحة و الصيد البحري	10.8	20.3	22.5	12	653	12.44
دعم الإصلاحات الإقتصادية	30.0	15.0	00	00	45	8.58
المجموع المطلق	213.0	178.3	113.2	20.5	525	-
المجموع النسبي	40.5	33.96	21.56	3.98	%100	%100

[1] خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي ، دراسة تحليلية لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 1989 -2011، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة2001 -2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013 ،ص4.

–المصدر:سهام بن شرشالي، أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزئر2000–2014 ،مذكرة ماجستر غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 ، الجزائر،2015/2014، ص6.

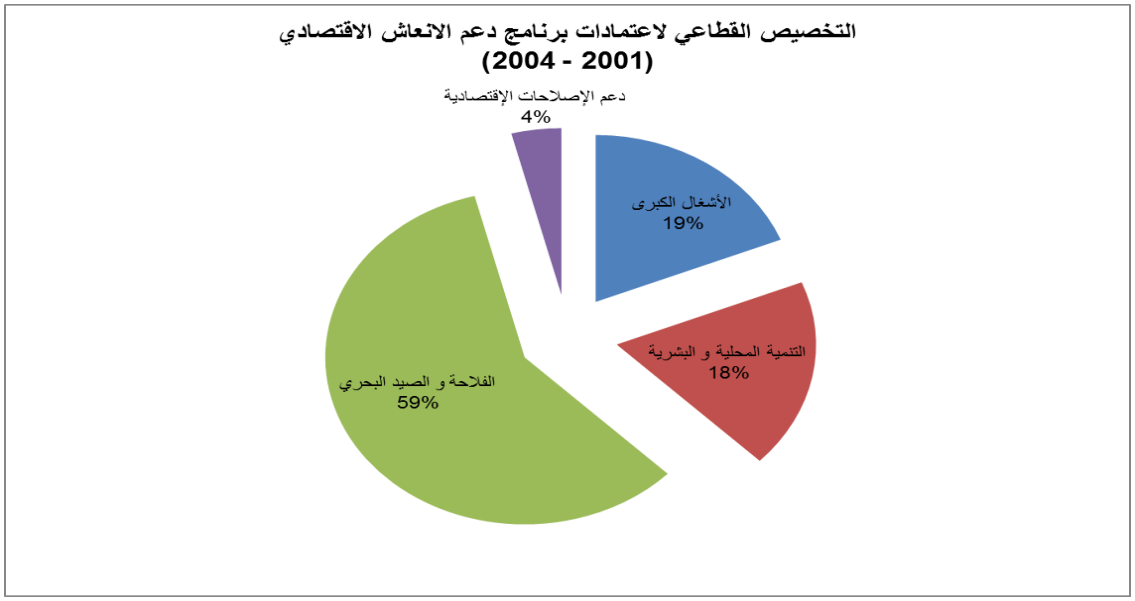

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى معطيات الجدول رقم (2–5).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في كل من سنة 2001 و 2002 تم تخصيص مبالغ ضخمة من قيمة البرنامج وذلك لإعطاء دفعة قوية لبداية البرنامج وتحسين الوضعية المالية جراء ارتفاع أسعار النفط ، كما نلاحظ اعطاء الأولوية لقطاع الأشغال الكبرى بقيمة 210.5 مليار دينار جزائري من اجمالي مبلغ البرنامج لتدارك العجز في هذا القطاع، بالإضافة إلى دور هذا القطاع في تحسين النشاط الاقتصادي وتوفير المناخ المناسب للاستثمار وخلق مناصب عمل، ليليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دينار جزائري وذلك لخلق تنمية في الجانب المحلي والاجتماعي، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري خصص له مبلغ653مليار دينار جزائري رغبة من الدولة في تشجيع المنتوجات الزراعية واستغلال الثروة السمكية، ليخصص المبلغ المتبقي من البرنامج لقطاع دعم الاصلاحات الاقتصادية، حيث جاء توزيع هذه المبالغ موزعة حسب الأولوية لكل قطاع ودرجة تحقيقه للأهداف المسطرة.

وتوضح حصيلة البرنامج مايلي:[1]

1–تحقيق معدل نمو إقتصادي قدر بـ 3.8% في المتوسط خلال الفترة.

[1] سهام بن شرشالي، المرجع السابق، ص ص 71-72.

2-تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% بداية الفترة إلى 24% نهاية الفترة.

3-تقلص المديونية من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 م إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003م

4-تم استهلاك 96.22% من اجمالي المبلغ.

5-تم انجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع.

6-يوجد 26% من المشاريع قيد الانجاز حوالي 4093 مشروع و 1% من المشاريع لم يشرع في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.

7-القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرنامج نظرا للمشاكل المالية كما أن التباطؤ الاقتصادي أثر على فعالية البرنامج .فكثرة الأهداف التي سطرت للبرنامج أدت إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر البرنامج.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009): هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية إقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج نتيجة لارتفاع أسعار النفط سنة 2004.

أ- الاطار القانوني للبرنامج: واصلت الحكومة الجزائرية برنامجها الخاص بدعم النمو من خلال برنامج أخر نصت عليه المادة 27 من قانون(05-05) المتضمن قانون المالية التكميلي بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 120-302 وعنوانه حساب تسيير الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2005-2009).

وتنص المادة على أن يقيد هذا الحساب في باب الإيرادات باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2005/12/31م والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو وتخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو وفي باب النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو.[1]

[1] قانون رقم 05.05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 ، المتضمن قانون المالية التكميلي، لسنة 2005 ، الجريدة الرسمية عدد 52 ، مؤرخة في 26 جويلية 2005.

ب-أهداف ودوافع البرنامج: هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له، فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الإستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004) وضرورة الاستجابة لتطلعات السكان، ووجود عوامل أخرى شجعت السلطات على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الإرتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء إرتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية والإنعكاسات الإيجابية لذلك على عدة مجالات.

وتم استشراف الاطار الاقتصادي لهذا البرنامج من خلال الافتراضات التالية:[1]

1 -سعر البرميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة الممتدة من 2005 م إلى 2009 م.

2 -معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5% خلال فترة البرنامج.

3 -معدل تضخم يساوي 3% خلال فترة البرنامج.

4 -سعر صرف يساوي 76 دينار مقابل دولار أمريكي.

5- تطور في الصادرات بمعدل سنوي يساوي 6.2%.

6 -معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي يصل إلى 5.3%.

كما يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في مايلي :[2]

1 -مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

2 -استكمال الاطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص والأجنبي.

3 -تحسين مستوى معيشة الأفراد وتطوير البنية التحتية.

4 -رفع معدلات النمو الاقتصادي كهدف نهائي للبرنامج.

[1] سهام بن شرشالي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] عبد الحكيم حطاش وهند زيتوني، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد الإستثمارات العامة للفترة 2001-2014، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التضغيل خلال 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 6.

ج-المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو ومضمونه: تم تخصيص مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري تم توزيعه على النحو التالي:

الجدول رقم (2-6): التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009)

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

القطاعات	الإعتمادات	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	%08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	%4.8
تطوير التكنولوجيا و الإتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر:رشيد ساطور، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012، ص 138.

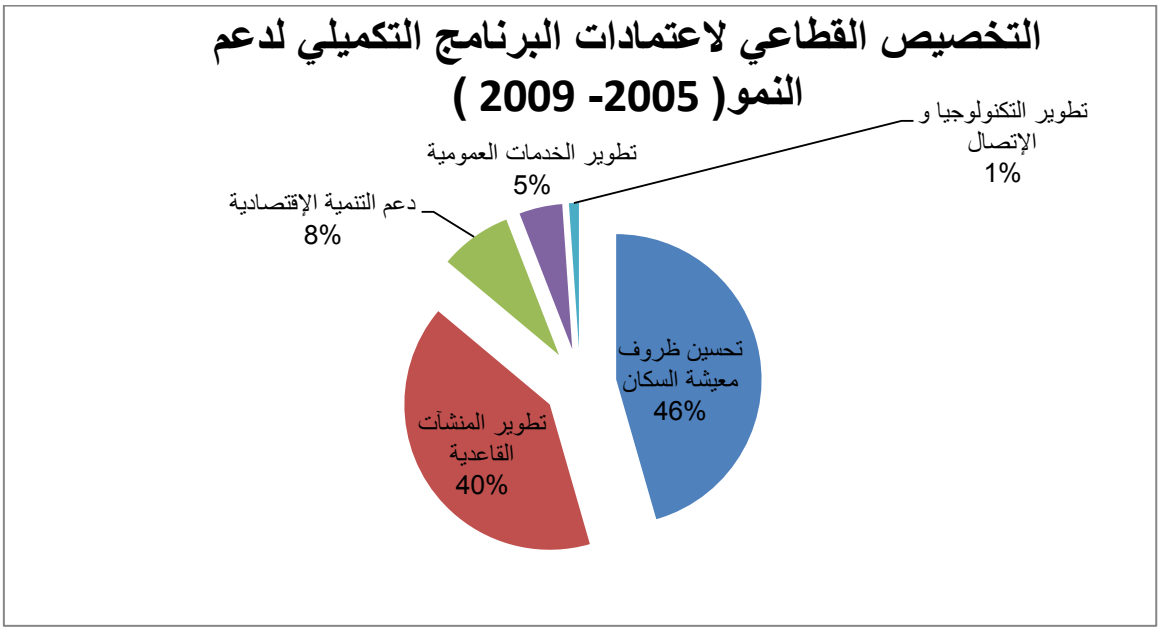

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى الجدول رقم (2-6)

من خلال الجدول نلاحظ المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر بـ 4202.7مليار دينار جزائري وهو مبلغ ضخم مقارنة بالبرنامج الذي سبقه، ويعود ذلك لتحقيق الجزائر لفوائض مالية خلال الفترة (2005-2009) بسبب ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 وثورة الأسعار التي شهدتها السوق النفطية ووصول صادرات قطاع النفط إلى 97% من اجمالي الصادرات.

من جهة أخرى تم تقسيم المبلغ الاجمالي للبرنامج على القطاعات التالية فكانت الحصة الأكبر لتحسين ظروف معيشة السكان بـ 1908.5 مليار دينار جزائري وهو تكملة لدعم التنمية المحلية والبشرية ويليه قطاع تطوير المنشآت القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دينار جزائري، وخصص لدعم التنمية الإقتصادية مبلغ337.2مليار دينار جزائري، كما كان لقطاع الخدمات حصة في هذا البرنامج قدرت بـ 203.9مليار دينار جزائري بهدف تحسين الخدمات وحصول الأفراد على خدمات بجودة عالية و في أقل وقت وبأقل تكلفة، فيما خصص المبلغ المتبقي 50 مليار دينار جزائري لتطوير التكنولوجيا والاتصال.

وتوضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو مايلي:[1]

1 -اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة(2005-2009) بالإنخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية.

2 -حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال هذه الفترة.

3 -ساهم البرنامج في تخفيف نسبة البطالة إلى 10.3% سنة 2009 م.

4 -تم الكشف سنة 2008 م عن طريق إعادة تقييم مشاريع البرنامج وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130مليار دولار.

5 -تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على الانفاق العام.

6 -استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية وتهميش الشركات الوطنية.

7 -حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى أمام القطاع العام.

8 -غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

[1] سهام بن شرشالي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

حيث أضيف لهذا البرنامج بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بـ 432 مليار دينار جزائري، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري بهدف تقليص الفوارق بين المناطق الداخلية والصحراوية التي تعاني من التخلف.[1]

3-برنامج دعم النمو الاقتصادي(2010-2014): يعرف كذلك ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت منذ 2001 م وتواصلت هذه العملية بالبرنامج التكميلي لدعم النمو.

أ-الاطار القانوني للبرنامج: نصت عليه المادة 70 من القانون(09 -09) والمتضمن قانون المالية لسنة 2010 بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه314 -302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي(2010-2014)، وتنص المادة على أن يقيد هذا الحساب في باب الإيرادات توجد مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي(2010-2014)، بينما النفقات تتمثل في النفقات المتصلة بتنفيذ مشاريع الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي.[2]

ب-دوافع البرنامج وأهدافه: عقد مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 م اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ويندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 م.

وتواصلت هذه الديناميكية بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وذلك لإستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاع السكك الحديدية والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار وما ساعد في ذلك الصحة المالية للخزينة الوطنية.[3]

كما تم تسطير جملة من الأهداف يسعى البرنامج لتحقيقها منها:[4]

1 -تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية.

[1] عبد الحكيم حططاش وهند زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[2] قانون رقم 09.09 ، مؤرخ في 30 ديسمبر 2009 ، يتضمن قانون المالية 2010 ، جريدة رسمية عدد 78 ، مؤرخة في 31 ديسمبر2009 .
[3] بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 24 ماي 2010.
[4] ساعد بن فرحات ، فعاليات سياسات التشغيل في الجزائر، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 6.

2 –مواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية.

3 –دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

4 –السعي للتخفيف من معدلات البطالة عن طريق خلق أكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة

5 –تطوير اقتصاد المعرفة.

ج–المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي: إشتمل مضمونه على ستة محاور كما يبرزها الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–7): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010–2014).

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

القطاعات	الإعتمادات	النسبة
التنمية البشرية	**10.122**	**%49.5**
تطوير البنية التحتية	**6.448**	**%31.5**
تحسين الخدمة العمومية	**1.666**	**%8.1**
التنمية الإقتصادية	**1.566**	**%7.6**
الحد من البطالة	**0.360**	**%1.7**
البحث العلمي	**0.250**	**%1.6**
المجموع	**20.412**	**%100**

المصدر:رشيد ساطور، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية(1970–2010)،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012، ص 147.

التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).

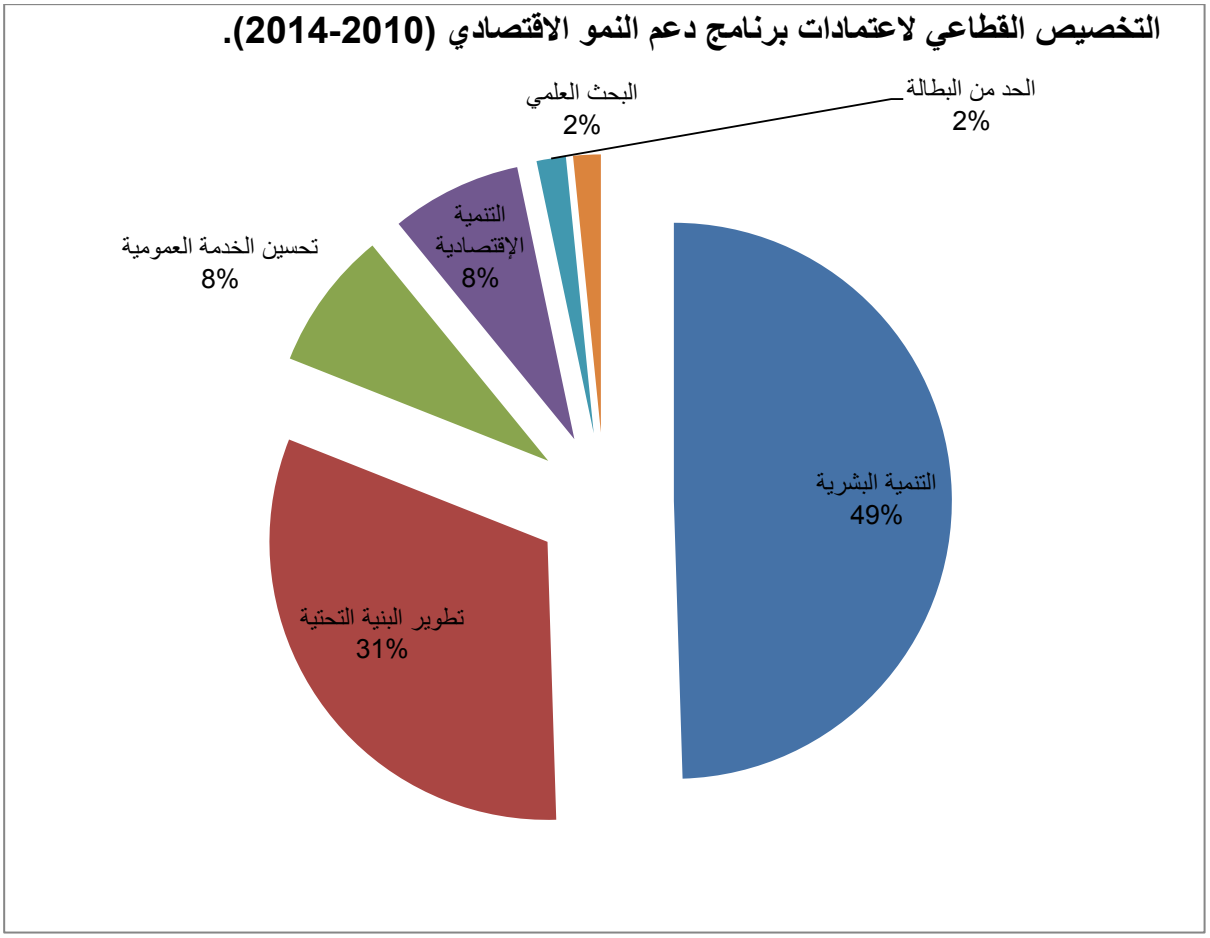

المصدر:من إعداد الطالبين استنادا إلى معطيات الجدول رقم (2-7).

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه تم تخصيص مبلغ 20.412 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة من 2010 م إلى 2014 م، قسم إجمالي مبلغ البرنامج على القطاعات التالية :قطاع التنمية البشرية بمبلغ 10.122 مليار دينار جزائري ومبلغ 6.448 مليار دينار جزائري خصص لتطوير البنية التحتية، أما فيما يخص تحسين الخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية تم تخصيص مبلغ 1.666 و 566.مليار دينار جزائري على التوالي ليكون نصيب الحد من البطالة مبلغ 360 مليار دينار جزائري و البحث العلمي 250 مليار دينار جزائري.

وما يفسر استمرار الجزائر في برامجها التنموية وخاصة في هذه الفترة هو الوفرة المالية التي حققتها نتيجة تخطي سعر البترول عتبة 100 دولار للبرميل رغم تأثير الأزمة المالية على أسعار النفط سنة 2009 م.

وقد خصص لهذا البرنامج أيضا ما يقارب 40% من مواردها لتنمية الهياكل القاعدية الأساسية وتطوير القطاع العمومي وذلك عن طريق تخصيص أكثر من 3100 مليار خصص لقطاع الأشغال العمومية قصد متابعة توسيع وعصرنة الطرقات، وأكثر من 2800 مليار دينار خصص لقطاع النقل قصد عصرنة وتوسيع السكك الحديدية، تحسين النقل الحضري خاصة عن طريق تحقيق شبكة الترومواي في 14 ولاية وتحديث

الهياكل القاعدية للمطارات وما يقارب 500 مليار دينار من أجل تهيئة الإقليم والبيئة وما يقارب 1800 مليار دينار من أجل ترقية عمل الجماعات المحلية، قطاع العدالة وإدارة الضبط الضريبي للتجارة والعمل .كما خصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية الوطنية وذلك بتخصيص أكثر من 1000 مليار دينار لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحقيق مناطق صناعية، الدعم العمومي للحصول على القروض البنكية التي يمكن أن تصل إلى 300 مليار دينار .وخصص حوالي 2000 مليار دينار في شكل قروض للتنمية الصناعية لتحقيق مجمعات كهربائية جديدة، تنمية الصناعة البتروكيماوية وعصرنة المؤسسات العمومية، كما خصص مبلغ350مليار دينار لتشجيع خلق مناصب شغل قصد مرافقة دمج الحاصلين على شهادات جامعية ومن التكوين المهني، دعم خلق مؤسسات صغيرة والوصول إلى توفير ما يقارب الثلاثة ملايين منصب عمل خلال الخمس السنوات القادمة. وخصص هذا البرنامج ما يقارب 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق دعم وتشجيع البحث العلمي وتعميم تعليم واستعمال الإعلام الآلي في كل النظام الوطني للتعليم وكذا في الخدمة العمومية.

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية.

تعتمد الجزائر على غرار أغلب البلدان النامية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه العديد من التحديات الكبيرة داخلياً وخارجياً بغية تحقيق التنويع الإقتصادي، ما يجعل من حتمية تنويع الإقتصادات الغنية بالموارد أمرا لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالإعتماد الكبير على نموذج نمو صادرات المواد الخام، وتفادي تأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على الإقتصادات الوطنية، حيث يعتبر الإقتصاد الجزائري نموذجا واضحا للبلدان الغنية بالموارد التي تعتمد على النفط كمورد ومصدر مالي وحيد، ما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي .وهذا يدعم فرضية تعرض الإقتصاد لمعضلة المرض الهولندي، والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط وإيرادات تصديره حيث تنعكس آثارها على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: المقصود بالتنويع الإقتصادي وأهدافه.

إن التجارب الإقتصادية أثبتت أن الإقتصاديات التي تتنوع لديها مصادر الدخل تمتاز بأداء إقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل و تحقيق التنمية المستدامة، وقد تجلى ذلك أساسا بعد إندلاع الأزمة النفطية وما صاحبها من خطورة على الإقتصاديات الريعية نتيجة التقلبات الحادة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا مما حتم على هذه الإقتصاديات ضرورة إنتهاج سياسات وإستراتيجيات تهدف إلى تنويع القاعدة الإقتصادية عن طريق تنويع الإقتصاد.

1-ماهية التنويع الإقتصادي: يتضمن التنويع الإقتصادي تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلى الإجمالي بما يخلص الإقتصاد من مخاطر الإعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة بتبني أسلوب متوازن للتنمية الإقتصادية يرتكز على تكامل مدروس بين مختلف القطاعات. أو هو استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يحقق تراكم في القدرات الذاتية وقدرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات وبالتالي سد منابع التخلف والتبعية والإعتماد على الخارج.[1]

[1] قرومي حميد وبن ناصر محمد، ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة البويرة، الجزائر، ص 270.

يعرف " التنويع "بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فعلى صعيد الإقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع " إلى" الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الإعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو إنخفاض الطلب الظرفي عليها.[1]

وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء إقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

وهناك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي بأنه " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات".

كذلك يعرف التنويع الاقتصادي بأنه :العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.

ويمكن تعريف التنويع الإقتصادي على أنه محاولة انتهاج سياسة إقتصادية تهدف إلى إيجاد مصادر للدخل متنوعة تسمح بالخروج من التبعية النفطية، وتضمن للبلد الحماية من خطورة الإعتماد المفرط على مصدر واحد، وهذا ما يمكن من خلق فرص عمل كبيرة وتحقيق التنمية المستدامة.*

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى التنويع الإقتصادي.

يعتبر التنويع الإقتصادي خيارا لا مفر منه من أجل تخطي الأزمة النفطية التي تمر بها البلدان الريعية، كونه الحل الأمثل للتخلص من التبعية للنفط، و النهوض بالتنمية الإقتصادية للبلد و لعدة أسباب أخرى نذكر منها:[2]

[1] موسى باهي و كمال روابنية، التنويع الإقتصادي كخيار استرتتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد الخامس، ديسمبر 2016 ، الجزائر، ص 135.

* من استنتاج الطالبين.

[2] طبابيية سليمة، التنويع الإقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول:" التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بالشراكة مع مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص ص15-19.

* من استنتاج الطالبين.

-زيادة معدلات النمو الإقتصادي بزيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بها، حيث أن توزيع الإستثمار على عدة نشاطات كفيل بتقليل المخاطر الإستثمارية الناتجة عن تركيز الإستثمارات في عدد قليل منها.

- إنخفاض أسعار أو الطلب على المنتج الذي يرتكز عليه اقتصاد ما كفيل بتعريض الهيكل الإنتاجي لعدة مخاطر، لذلك فإن تنويع مصادر الدخل بتنويع مصادر الإنتاج يقلل من سلبيات الإعتماد على منتج واحد فقط.

-تعتمد بعض الدول التي تتسم بضعف تنوع اقتصادها على تصدير منتج واحد أو عدد محدود منها، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض العوائد مما يؤدي لإضعاف إمكانية الدولة في تمويل التنمية الإقتصادية.

-تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الناتجة عن التنويع الإقتصادي مما ينجر عنه عديد التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الإقتصادي.

-إن ضعف التنويع الإقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد معين من المنتجات يؤدي إلى تذبذب مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

-توليد الفرص الوظيفية ومنه زيادة دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

-إن إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي ستؤدي لتطور معدَّلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الإهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل إعتماده على مورد واحد.

المطلب الثالث: السياحة، الفلاحة، الصناعة فرص واعدة في الجزائر.

إن نجاح سياسات التنويع الإقتصادي مرهون بالتوجهات الإيديولوجية، التقدم الإقتصادي والإجتماعي والظروف المحلية والدولية خاصة الإقتصادية للبلد، والجزائر بلد يتمتع بالعديد من المميزات التي تمكنه من

إكتساب الآليات الكفيلة بنجاح سياسات التنويع الإقتصادي كشساعة المساحة والموقع الجغرافي الهام، الأمر الذي يمنحها مقومات سياحية وفلاحية وصناعية هامة.

-**بالنسبة للسياحة:** تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جد محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر ومقوماتها السياحية التي تتمثل في:

1-الخصائص الطبيعية والجغرافية: حيث تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة ، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم²، وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض هما:

أ- منطقة الشمال: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي

تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردا قارصا، والصيف حارا و جافا.

– المناخ المتوسط: ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18م°، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30م °، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.

– المناخ الشبه الحار: ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانا، إذ يستمر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.

ب– منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا ، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و 45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل.

ج–المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية:1

أ– منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

ب– منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).

ت– منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

[1] خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، ص 222.

ث- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.

ج- منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدة صناعات تقليدية.

ح- منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

-**بالنسبة لقطاع الفلاحة** : رغم النتائج الإيجابية التي سجلها القطاع سنة 2015 بمعدل نمو قدر بـ7.6% (مقابل 2.5% في 2014).إلا أنه يبقى هو الآخر دون المستوى المطلوب مقارنة بالمبالغ الضخمة المسخرة في هذا الجانب، إذ لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي ما يعني الركود الواضح في هذا القطاع وانعدام مردوديته. وهذا رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ يلاحظ أن الناتج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من إحتياجات السوق . كما يواجه القطاع كثرة الطلب المتزايد والذي يشهد نموا متضاعفا وذلك في بيئة اقتصادية متأزمة أكثر فأكثر، فالجزائر هي أول بلد مستهلك للحليب في المغرب العربي تستهلك حوالي 6 مليار لتر من الحليب سنويا(جميع أنواع الحليب)، بما في ذلك 4 مليارات لتر منتوجات محولة وما يقرب من 2 مليار لتر هي للاستهلاك وتغذية العجول .حيث يتم استيراد 3 مليار لتر على شكل مسحوق و 250 مليون على شكل أجبان و150مليون على شكل مسحوق حليب الأطفال و هذا ما يعني المزيد من التبعية الغذائية.[1]

-**بالنسبة لقطاع الصناعة** :بلغ معدل نمو قطاع الصناعة4.6% سنة 2015 مقابل 3.9% سنة 2014، اذ تبقى الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتجاوز55%، مقارنة ببقية الدول العربية النفطية إذ عرفت أغلبها إرتفاعا ملموسا لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، خاصة قطر وليبيا والمملكة العربية السعودية .وقد تميزت قطر في هذه المجموعة بزيادة كبيرة بحيث أصبح هذا القطاع يشكل حوالي 70 %

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي في الجزائر، 2015

كمتوسط سنوي من ناتجها المحلي خلال الفترة (2001-2011) في الوقت الذي كان لا يتجاوزا 55 % في العشرية السابقة.

و بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والتي يعول عليها كثيرا كركيزة أساسية للتحول نحو التنويع الإقتصادي تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز نسبتها 5.8% خلال السداسي الأول من سنة 2015 ويرجع ذلك إلى النتائج السلبية لقطاع المحروقات الذي لا يزال المهيمن من حيث الأداء على مستوى الصناعة العمومية.

خلاصة الفصل:

لقد إكتفت الجزائر على غرار باقي الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، بالعائدات الناتجة عن هذه السلعة، على الرغم من كونها مورد حساس تتداخل في تحديد أسعاره العديد من المؤثرات الإقتصادية والسياسية، و كذلك كونه مورد ناضب غير متجدد، وبالرغم من ذلك فقد رسمت الجزائر سياساتها التنموية إستنادا على مداخيل النفط وأهملت أهمية وجود بناء إنتاجي وقاعدة صناعية تضمن الإستمرار في المشاريع التنموية في حال تعرض هذا المورد لتذبذب في الأسعار أو إنخفاض في الإحتياطي منه، فأصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع أي زيادة الإنفاق وليس إستغلال الفائض في تلك الموارد المالية في بناء قاعدة إنتاجية، أو في حالة النكسات أين تنهار أسعار النفط حيث تواجه الحكومات الصعوبات و العجوزات المالية بحلول ظرفية، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة (الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية).

وهذا حال الجزائر في الآونة الأخيرة أين أفاقت على ضرورة إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي من أجل الخروج من التبعية النفطية، في وقت تم فيه إستنزاف للموارد المالية المتحصل عليها في فترة الطفرة و مجتمع إكتسب ثقافة الإعتماد الكلي على الدولة بشكل كبير.

الفصل الثالث:

تداعيات إنهيار أسعار النفط في الجزائر

تمهيد:

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في إرساء قواعد الإقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 97% في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية. وتتعدى نسبة مساهمته في موارد الدولة 60%، دون أن يكون هناك نمو حقيقي للإقتصاد الوطني.

هذا التركيز أحادي الجانب وهيمنة قطاع المحروقات مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى أبرز هشاشة الإقتصاد الجزائري، التي ظهرت وبشكل واضح منذ جوان 2014 عندما بدأت أسعار النفط بالإنخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50% ، حيث طرح هذا التراجع المحسوس في أسعار النفط عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد إقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها على عائدات الجباية البترولية، مما أدى إلى ظهور العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية.

و نظرا لتنوع المتغيرات الإقتصادية نتيجة إنخفاض أسعار النفط، إرتأينا في هذا الفصل الوقوف على أهم الآثار الإقتصادية لإنخفاض أسعار النفط في الجزائر عن طريق التطرق إليها في ثلاث مباحث، كل مبحث عكس تأثير إنخفاض النفط على مجال من المجالات الإقتصادية حسب المنهجية التالية:

المبحث الأول: تطور أسعار النفط وآثارها على الميزانية العامة.

المبحث الثاني: تداعيات أسعار النفط على التشغيل والتضخم.

المبحث الثالث: الأثر على رصيد الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام.

المبحث الأول: تطور أسعار النفط وآثارها على الميزانية العامة للدولة.

تعتبر الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للبترول والتي تعيش اليوم على وقع إنكماش و تقلص إيراداتها بسبب إنهيار وتراجع أسعار البترول الممول الرئيسي لخزينتها ومشاريعها التنموية مما دفع بها إلى البحث عن حلول لتجاوز هذه المرحلة الإقتصادية العصيبة بعد أن كانت في فترة ليست بالبعيدة تنعم بعوائده القياسية المرتفعة، وقد تسبب هذا الإنهيار في التأثير على الميزانية العامة للدولة.

وتمثل الميزانية العامة للدولة وثيقة تقديرية يعدها وزير المالية ويصادق عليها من خلال السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية تقدر بسنة.[1]

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة ومركباتها.

بما أن الاقتصاد الجزائري يرتبط إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، الذي يخضع بدوره إلى تقلبات الأسعار في السوق العالمي، فإن هذه العلاقة تجعل التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية تحت تأثير تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الميزانية العامة للدولة.

مفهوم الميزانية العامة للدولة و مركباتها:

"الميزانية وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة".[2]

تعرف الميزانية حسب المشرع الجزائري: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".[3]

"الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".[4]

كما تعرف بأنها هي جرد النفقات والإيرادات المقرر تحقيقها خلال مدة محددة من طرف شخص أو مجموعة وهي تعني بالنسبة للدولة مجموعة الحسابات التي ترسم لسنة واحدة الموارد والأعباء الدائمة.[5]

---

[1] حالة الطيب، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على مؤشرات السياسة المالية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017،ص:11.

[2] حسين مصطفى، "المالية العامة" ، ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون ،الجزائر، 2010 ، ص75

[3] المادة6 من القانون17/84 المؤرخ في08شوال 1404 الموافق ل07جويلية1984يتعلق بقوانين المالية.

[4] المادة 3 من القانون 21/90 الصاد رفي 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية ،جريدة الرسمية رقم 35.

[5] غانم يحي ،سعيد الرحماني المهدي ،أساسيات في النفقات العامة و إشكالية عدم تكافؤها مع الإيرادات مذكرة ليسانس في المالية، المدية2003/2002 ص53.

* من استنتاج الطالبين.

هي عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ونفقاتها، وهي بذلك تعبر عن خطة تعكس في مضمونها سياسة الدولة لسنة مالية مقبلة, وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة.*

المطلب الثاني: واقع الإيرادات و النفقات في الجزائر قبل 2014

من أجل إعطاء تحليل شامل حول الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط يجب إبراز تطورات كل من الإيرادات والنفقات في ظل هذه التقلبات لأسعار النفط.

أولا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2004-2014): الجدول رقم (3-1) يبين تطور الإيرادات العامة حسب قوانين المالية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014).

الجدول رقم (3-1): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: (2004-2014)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط (دولار)	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35
الإيرادات العامة بالمليار (دج)	152800	163583	166792	180262	192400	278660
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	
أسعار النفط (دولار)	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	
الإيرادات العامة بالمليار (دج)	308150	299240	345565	382000	421818	

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على:-قوانين المالية للسنوات 2000-2015

- الموقع الإلكتروني:www.joradp.dz، تم الإطلاع عليه في: 2018/03/10.

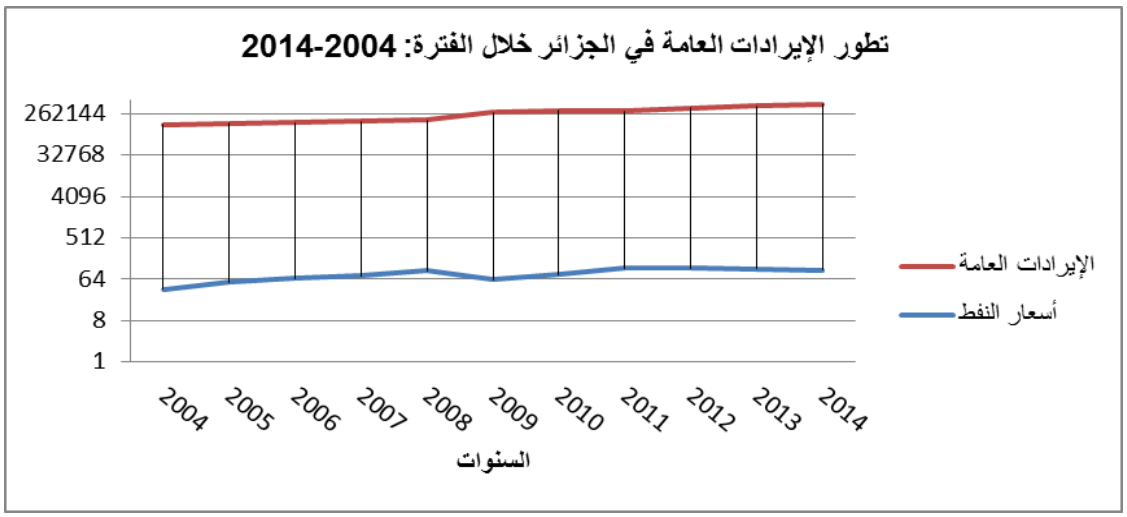

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-1)

من خلال الشكل يتضح لنا أن الإيرادات العامة كانت في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2011 حيث إنخفضت إلى قيمة 2.99240 مليار (دج) متأثرة بإفرازات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي صاحبها إنخفاض في أسعار النفط نتيجة إنخفاض الطلب العالمي على هذه المادة بسبب الركود الإقتصادي.

لتعاود الإرتفاع مع تحسن أسعار النفط إلى غاية منتصف سنة 2014 حيث انخفضت وتيرة التزايد بسبب أزمة إنخفاض أسعار النفط بداية من جوان لنفس السنة.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014): الجدول رقم (3-2) يبين تطور النفقات العامة حسب قوانين المالية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014).

الجدول رقم (3-2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014):

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط (دولار)	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35
النفقات العامة بالمليار (دج)	1920000	1950000	2630500	3623700	4322000	5191400

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
أسعار النفط (دولار)	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68
النفقات العامة بالمليار (دج)	5926000	6618400	7428700	6879800	7656200

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على: -قوانين المالية للسنوات 2000-2015

- الموقع الإلكتروني:www.joradp.dz، تم الإطلاع عليه في: 2018/03/10.

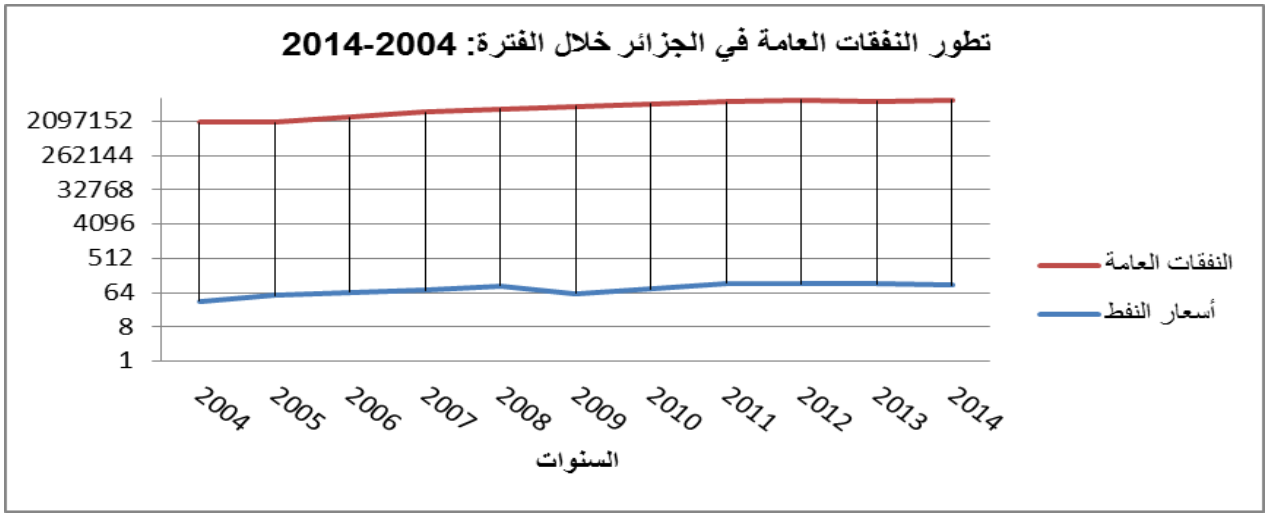

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-2)

نلاحظ من خلال الشكل أن تزايد النفقات العامة كان متزامنا مع تزايد أسعار النفط طيلة الفترة الممتدة من 2004 إلى 2012، لتنخفض سنة 2013 إلى قيمة 6.879800 مليار (دج) مع بداية إنخفاض تراجع النفط و بالتالي تراجع الإيرادات النفطية لترتفع بشكل طفيف خلال سنة 2014.

ثالثا: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014): الجدول رقم (3-3) يبين تطور الوضعية المالية للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2004-2014).

الجدول رقم (3-3): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014):

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
2004	1.528000	1.920000	-3.92000
2005	1.635830	1.950000	-3.14170
2006	1.667920	2.630500	-9.62580
2007	1.802616	3.623700	-1.821084
2008	1.924000	4.322000	-2.398000
2009	2.786600	5.191400	-2.404800
2010	3.081500	5.926000	-2.844500
2011	2.992400	6.618400	-3.626000
2012	3.455650	7.428700	-3.937050
2013	3.820000	6.879800	-3.059800
2014	4.218180	7.656200	-3.438020

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى قوانين المالية لسنوات(2004-2015).

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزانية العامة للدولة كانت تعاني من العجز طيلة الفترة الممتدة من (2004-2014) وهذا نتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بالإيرادات وذلك لتغطية البرامج التنموية المنتهجة من طرف الحكومة آنذاك، غير أن هذا العجز لم يكن يشكل أي مشكل بالنسبة للدولة نظرا لتوقعاتها من عدم حدوث أي إنهيار لأسعار النفط على المدى المتوسط، وهذا ما جعلها تعتمد على الإقتطاع من موارد الصندوق لتمويل العجز على مستوى الموازنة العامة.

المطلب الثالث: الآثار على الميزانية العامة بعد سنة 2014.

الجدول رقم (3-4): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2017):

السنوات	الإيرادات العامة (مليار دولار)	النفقات العامة (مليار دولار)	رصيد الموازنة العامة (مليار دولار)
2015	30.1	46.5	-16.4
2016*	26.8	42.4	-15.6
2017*	28	40.2	-12.2

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر، مايو 2016.

* تقديرات

من خلال الجدول يتضح جليا التغير الكبير الذي طرأ على الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2015، حيث نلاحظ انها حققت عجزا بقيمة 16.4 مليار دولار وذلك نتيجة لتعرضها للإنخفاض الكبير لأسعار النفط، وهذا ما يفسر إعتماد الدولة في إعداد الميزانية على عائدات النفط، وهذا ما جعلها تعيد النظر في سياسة الإنفاق الحكومي لمحاولة الحد من العجز على مستوى الميزانية فقامت بالترشيد في النفقات، وفرض مجموعة من الضرائب في عملية توفير مصادر مالية تقليدية لتعويض حصة من قيمة الإيرادات التي خسرتها بسبب إنخفاض قيمة الجباية البترولية. وهذا ما جاء به قانون المالية لسنة 2016، لتواصل الدولة في هذه الإجراءات مع قانوني الميزانية لسنتي 2017 و2018.

المبحث الثاني: تداعيات أسعار النفط على التشغيل و التضخم.

إن إرتباط الإقتصاد الجزائري بالعائدات النفطية، كان له تأثير كبير على تنفيذ البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية، هذه البرامج التي كانت تهدف في الأساس إلى توفير مناصب شغل للسكان مما يسمح بتحسين الظروف المعيشية للفرد الجزائري عن طريق تقليص معدلات البطالة وتخفيض نسبة التضخم، غير أن إنهيار أسعار النفط منتصف عام 2014 أثر سلبا على مصادر تمويل البرامج التنموية مما كان له إنعكاس سلبي على معدلات البطالة ونسبة التضخم.

المطلب الأول: إطار نظري حول التشغيل و التضخم.

تعد البطالة و التضخم من أخطر الصعوبات الإقتصادية التي اجتاحت كثيرا من الدول المنتجة للنفط نتيجة تراجع أسعاره في السوق العالمية، لأنهما يعتبران أساس الأمن الإجتماعي، فوجود البطالة يعني وجود شباب عاطل عن العمل، أو عدم استخدام كافة الطاقات البشرية الكامنة، وكذلك الأمر بالنسبة للتضخم الذي يعبر عن ضعف في القدرة الشرائية للمواطن نتيجة زيادة في أسعار المواد.

1-تعريف البطالة: عموما ما يستخدم مصطلح البطالة للتعبير عن أولئك الذين هم في سن العمل ويبحثون عن وظيفة ما، لكن بتطبيق تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT) لسنة 1982: فإن العاطل عن العمل هو شخص في سن الشغل (15 سنة فأكثر)، والذي تتوفر فيه مجمل الشروط التالية:

-أن يكون حاليا بدون وظيفة.

-أن يكون متفرغا لشغل منصب عمل خلال الفترة المقبلة.

-في طريق البحث عن العمل، أو قد وجد منصب عمل بحيث سيشغله مستقبلا.

بعبارة أخرى، فالعاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل، راغب فيه، باحث عنه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد. وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية. وتختلف نسبة البطالة حسب الجنس (ذكر/أنثى)، حسب الوسط (حضري/قروي)، حسب السن و الفئات العمرية والمستوى الدراسي.

وللحصول على معدل البطالة يمكن استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل} \quad \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن}}{\text{اجمالي القوى}}\right] *$$

2-أنواع البطالة: لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الإقتصادي تقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة تم إدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة إرتأينا أن نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي:[1]

-**البطالة الاحتكاكية** : وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

-**البطالة الهيكلية** : وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى إقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق إكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

-**البطالة الدورية:** وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من إنخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي إرتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

-**البطالة الموسمية:** وهي البطالة الناجمة عن إنخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

-**البطالة المقنعة:** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة عن العمل بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من

[1] وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد، ص ص 12-13

تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

-**البطالة السلوكية:** وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

-**البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال إنخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل إرتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

2-تعريف التضخم: يعتبر التضخم من أهم الظواهر المؤثرة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وهو يدل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بالبلد، لما له من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة والتي تختلف تبعا لنوعية التضخم السائد ودرجته، حيث يؤدي التضخم إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، مما يؤدي إلى إرتفاع العجز في ميزان المدفوعات، تفشي الرشوة والفساد الإداري، وأيضا إلى إحداث تشوهات ضريبية، كما يؤثر التضخم سلبا على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين من خلال فساد المناخ الاستثماري، وعلى الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه على الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها في غير صالح الاقتصاد، على هيكل الإنتاج، وعلى الدخل وتوزيع الثروة في المجتمع. وعليه فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهم أهدافها، لذلك تسعى مختلف الدول بما فيها الجزائر إلى إتباع عدة سياسات لمكافحة التضخم أو على الأقل التقليل من معدلاته خاصة في الألفية الجديدة التي تميزت بفائض في السيولة المصرفية نتيجة ارتفاع السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر، وعليه فقد أعطيت الكثير من التعاريف للتضخم، حيث كل منها ينطلق من زاوية معينة أهمها:

1-التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم: يمكن إستعراض التعاريف التي تستند إلى هذا المعيار كما يلي:

-**التعريف المبني على النظرية الكمية:** حيث يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية كما يلي: " كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، دون أن يصاحب زيادة النقود أي

زيادة في حجم الإنتاج". فحسب هذا التعريف فإن السبب الرئيسي للتضخم هو الزيادة في كمية النقود دون زيادة الإنتاج.[1]

– **التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:** تقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم بأنه: "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل" فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب إرتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة على حالها.

– **التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:** وفقا لهذه النظرية فالتضخم هو: " زيادة الطلب على العرض بشكل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار".[2]

2–التعريف المبني على خصائص التضخم: يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه، وأهمها ارتفاعات الأسعار .

ولا يمكن القول بأن كل إرتفاع في الأسعار هو عبارة عن تضخم، فحتى يمكننا إطلاق هذا المصطلح على عملية إرتفاع ما في الأسعار يجب أن تتوفر الشروط التالية فيه:[3]

– صفة الاستمرار أي أن الارتفاع لا يكون لفترة واحدة ثم تستقر بل يجب أن تكون حركة متواصلة وبمعدلات محسوسة من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

–صفة الانتشار والمقصود بها أن الارتفاع لا يمس فقط مجموعة من السلع والخدمات فقط بل يمس كل السلع والخدمات الموجودة في اقتصاد ما .

ولاحتساب معدل التضخم يتم تحديد عدد من السلع الرئيسية واحتساب الفرق في تغير أسعارها من فتره الأساس إلى الفتره الحالية.

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996، ص 14
[2] غازي حسين، المرجع السابق، ص ص 17-18
[3] حكيمة بن علي، أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة الإقتصادي الصناعي، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، العدد 13، الجزائر، 2017، ص 19

المطلب الثاني: واقع التشغيل والتضخم في الجزائر قبل 2014.

1-بالنسبة للبطالة:

الجدول رقم (3-5): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	معدلات البطالة في الجزائر (نسبة مئوية)
2000	29.50
2001	27.31
2002	25.66
2003	23.72
2004	17.66
2005	15.27
2006	12.51
2007	13.79
2008	11.33
2009	10.17
2010	9.96
2011	9.97
2012	11.00
2013	9.83
2014	10.60

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، منشورات باللغة العربية.

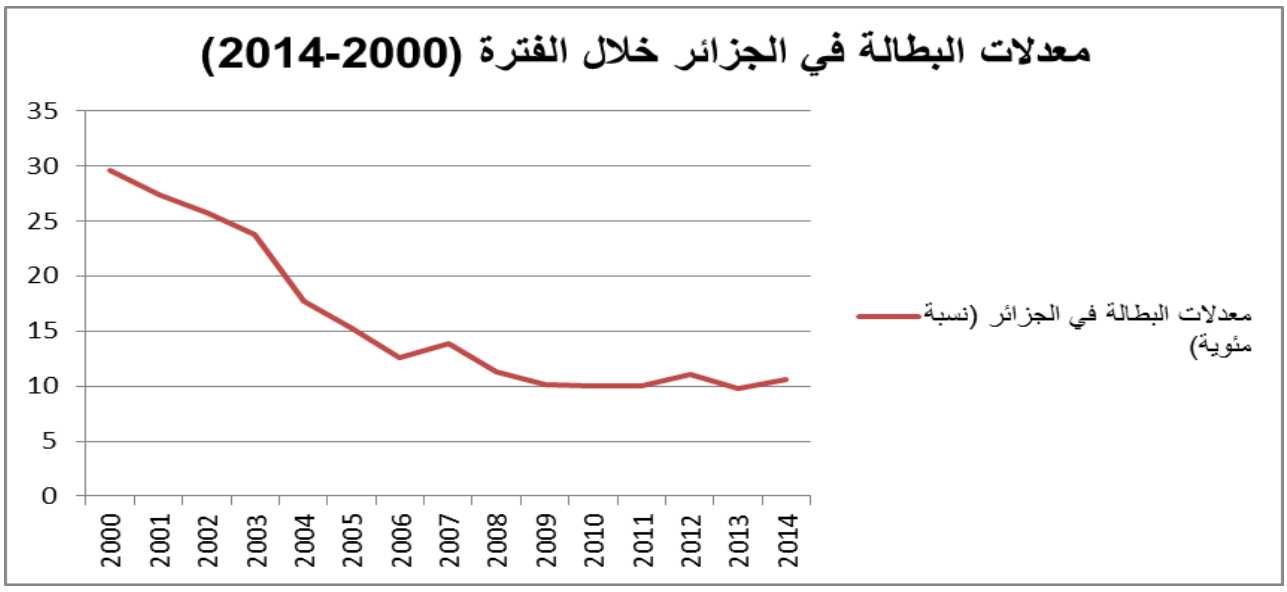

المصدر: **من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (3-5).**

من خلال الشكل يظهر أن معدلات البطالة خلال هذه المرحلة قد شهدت انخفاضا كبيرا ومتتاليا، فقد انتقلت من 27.31% عام2001 إلى 9.83% عام 2013 ، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الإرتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، وذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، و من ثم خلق فرص عمل جديدة . إضافة إلى هذه البرامج والمخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الإجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب.

و من بين هذه الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة، و التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة نجد:

-برنامج تشغيل الشباب.

-جهاز الإدماج المهني للشباب.

- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.

-الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة.

-عقود ما قبل التشغيل.

-برنامج القرض المصغر.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

2-بالنسبة للتضخم: تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي إستخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبية كونها تبين مدى التطورات في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة . وبما أن الإهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، فإن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يعني قياس تطورات أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم القياسي بين سنة وأخرى عن معدل التضخم .

الجدول رقم (3-6): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و التضخم في الجزائر للفترة(2000-2014).

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (%)
2000	95.97	0.3
2001	100	4.2
2002	101.43	1.4
2003	105.75	2.6
2004	109.95	3.6
2005	111.47	1.6
2006	114.05	2.5

2007	118.24	5.3
2008	123.98	4.8
2009	131.10	5.7
2010	136.23	3.9
2011	142.39	4.5
2012	155.10	8.5
2013	160.11	3.3
2014	164.77	2.9

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، منشورات باللغة العربية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في بعض الأحيان يكون في حالة زيادة أو إرتفاع وفي أحيان أخرى يكون في حالة إنخفاض، وعلى الرغم من أنه كان دائما موجبا إلا أنه كان ضمن مستويات مقبولة نتيجة برامج التنمية التي انتهجتها الدولة والتي كانت ترمي إلى تقليص معدلات التضخم.

المطلب الثالث: التغير في التشغيل والتضخم في الجزائر بعد 2014.

1-بالنسبة للبطالة

الجدول رقم (3-7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015-2017).

السنوات	معدلات البطالة في الجزائر (نسبة مئوية)
2015	11.76
2016	10.50
2017	12.30

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، منشورات باللغة العربية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة قد ارتفعت سنة 2017 حيث قدرت بـ12.30% مقارنة بسنة 2014 حيث كانت تقدر بنسبة 10.60%، وهذا راجع إلى سياسة الإنكماش التي تبنتها الحكومة الجزائرية نتيجة تراجع العائدات النفطية بسبب إنخفاض أسعار النفط.

2-بالنسبة للتضخم

الجدول رقم (3-8): تطور التضخم في الجزائر للفترة(2015-2017).

السنوات	معدلات التضخم في الجزائر (نسبة مئوية)
2015	4.8
2016	7
2017	5.9
مارس 2018	4.6

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، منشورات باللغة العربية.

نلاحظ من خلال الجدول أن إنخفاض أسعار النفط بداية من منتصف عام 2014 كان له أثر كبير على مستويات التضخم في الجزائر، حيث عمدت الجزائر إلى ممارسة سياسة تقليل الواردات مما أدى إلى قلة

العرض مقارنة بالطلب على السلع، وإنعدام الإنتاج الوطني كل ذلك ساهم في زيادة المستوى العام للأسعار، لترتفع معدلات التضخم من مستوى 2.9% سنة 2014 إلى 5.9% سنة 2015 حسب تقارير الديوان الوطني للإحصاء، لتنخفض خلال مارس من سنة 2018 لتحقق معدل 4.6%، وعلى الرغم من إنخفاض معدل التضخم لسنة 2018 إلا أن هذا لا يعني تراجع في أسعار السلع.

المبحث الثالث: الأثر على الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام.

بما أن نسبة الصادرات من المحروقات تمثل حوالي 98% من مجمل الصادرات الجزائرية، هذا يجعلها ذات الأثر الكبير على رصيد الميزان التجاري كونه يمثل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات، فهناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري، فكلما إنخفضت قيمة أسعار النفط ينخفض رصيد الميزان التجاري والعكس صحيح. وكذلك الحال بالنسبة للناتج الداخلي الخام كون الجزائر تعتمد على منتج واحد يتمثل في إستخراج وتصدير النفط.

المطلب الأول: إطار نظري حول الميزان التجاري و الناتج الداخلي الخام.

-**بالنسبة للميزان التجاري:** يعتبر الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لذا تكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول.

يقصد بالميزان التجاري رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.[1]

يشكل الميزان التجاري أيضا أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.[2]

يمكن كذلك تعريف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة سنة)، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد – إجمالي واردات البلد.

أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين حيث نجد الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.

-**الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الحركية)

-**الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، فوائد رأس المال).[1]

[1] يوسف محمود، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 30.
[2] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية (2012/2011)، تلمسان، الجزائر، ص 96.

-**بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** الناتج الداخلي الخام أو الناتج المحلي الخام(PIB) مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة. ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد المقيمين بالبلد دون اعتبار جنسيتهم. وتمثل القيمة المضافة مجموع قيمة المواد والخدمات التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد والخدمات الوسيطة أي التي استعملت لإنتاجها.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري و الناتج الداخلي الخام في الجزائر قبل 2014.

إن الإقتصاد الجزائري مرتبط إرتباطا جذريا بقطاع المحروقات، إذ تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة فاقت 98% وذلك مما جعل النفط يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي، فأحادية الإنتاج المعتمدة جعل الإقتصاد الجزائري ريعي،[2] مما يبرز أثر تغير أسعار النفط على قيمة الصادرات الجزائرية، و بالتالي أثرها على الميزان التجاري.

-**تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2001-2014):** تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط والتي عرفت إنخفاضا كبيرا في الآونة الأخيرة مما أثر سلبا على رصيد الميزان التجاري وهذا ما يبرزه الجدول رقم (3-9)

الجدول رقم (3-9): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة: (2001-2014)

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات من المحروقات	18.53	18.11	23.99	31.35	45.59	53.61	59.61	77.19
الميزان التجاري	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات من المحروقات	44.41	56.12	71.66	70.58	63.81	58.462
الميزان التجاري	0.41	12.15	25.961	20.167	9.88	4.59

[1] عبد الجليل هجيرة، المرجع السابق، ص 97.

[2] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، العدد الخامس، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017.

المصدر: متوفر على الرابط: (http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm)، تاريخ التحميل: 2018/03/06.

تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2001-2014)

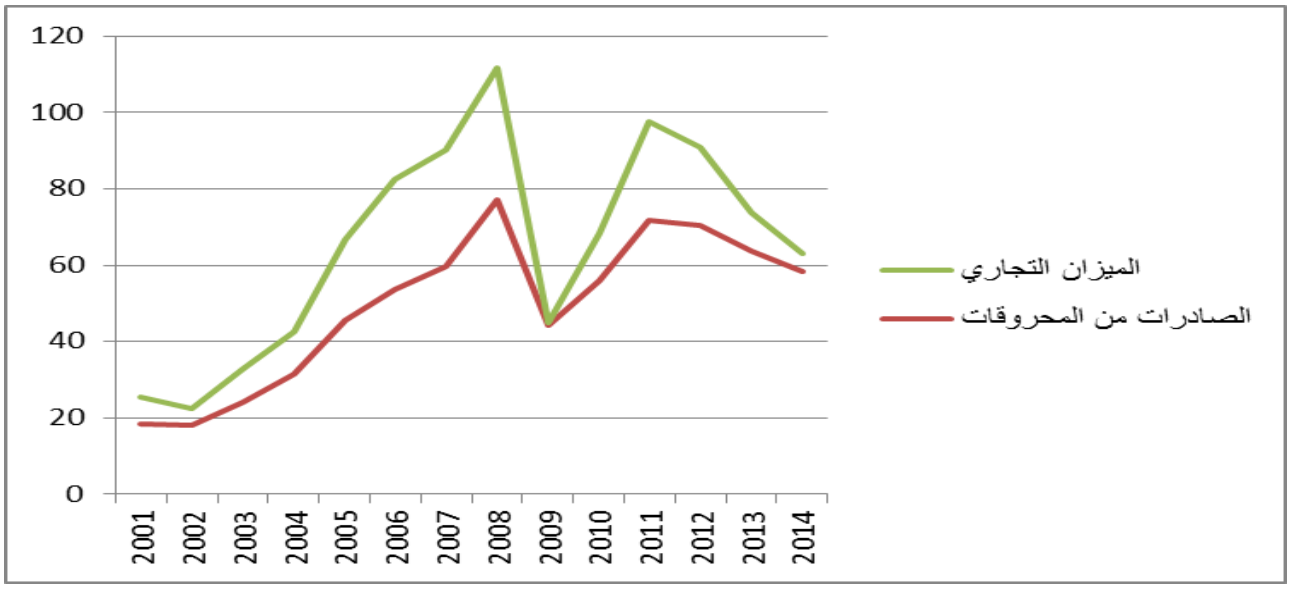

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الجدول رقم (3-9)

يتضح من خلال الشكل أن الميزان التجاري انخفض سنة 2002 مقارنة بالسنة السابقة وذلك نظرا لانخفاض قيمة الصادرات من المحروقات إلى 18.11 مليار دولار بعدما حققت قيمة 18.53 مليار دولار سنة 2001، ليسجل بعد ذلك تحسنا كبيرا طيلة الفترة من 2003 إلى 2008 ليحقق أكبر قيمة له والمقدرة بـ: 34.45 مليار دولار، ليعاود الإنخفاض من جديد ليصل إلى قيمة 0.41 مليار دولار سنة 2009 بسبب إنخفاض قيمة صادرات المحروقات نتيجة نقص الطلب عليها جراء الأزمة المالية العالمية، ويعاود الانتعاش مدة السنوات الثلاث الموالية: 2010، 2011، 2012 ،ليبدأ في العجز ابتداءا من سنة 2015 بقيمة: 18.083- مليار دولار بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار النفط مما انجر عنه تناقص في قيمة الصادرات بنسبة فاقت 20% مقارنة بسنة 2014.

-بالنسبة للناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (3-10) يبرز تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2011-2014)

التعيين	2011	2012	2013	2014
معدل النمو للناتج الداخلي الخام (%)	2.9	3.4	2.8	3.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، نشرة رقم 46، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو للناتج الداخلي الخام شهد تحسنا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 ليحقق قيمة 3.8% خلال هذه السنة وذلك راجع إلى الطفرة التي شهدتها السوق العالمية للنفط.

الجدول رقم (3-11) يبرز مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مساهمة قطاع المحروقات في PIB)%(	33.89	32.55	35.58	37.70	45.10	45.60	43.90
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مساهمة قطاع المحروقات في PIB)%(	45.30	31.20	34.90	35.90	34.20	29.80	27.00
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	77194	44415	56121	71622	70571	63326	58361

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات: 2005، 2008، 2012، 2015

تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2014)

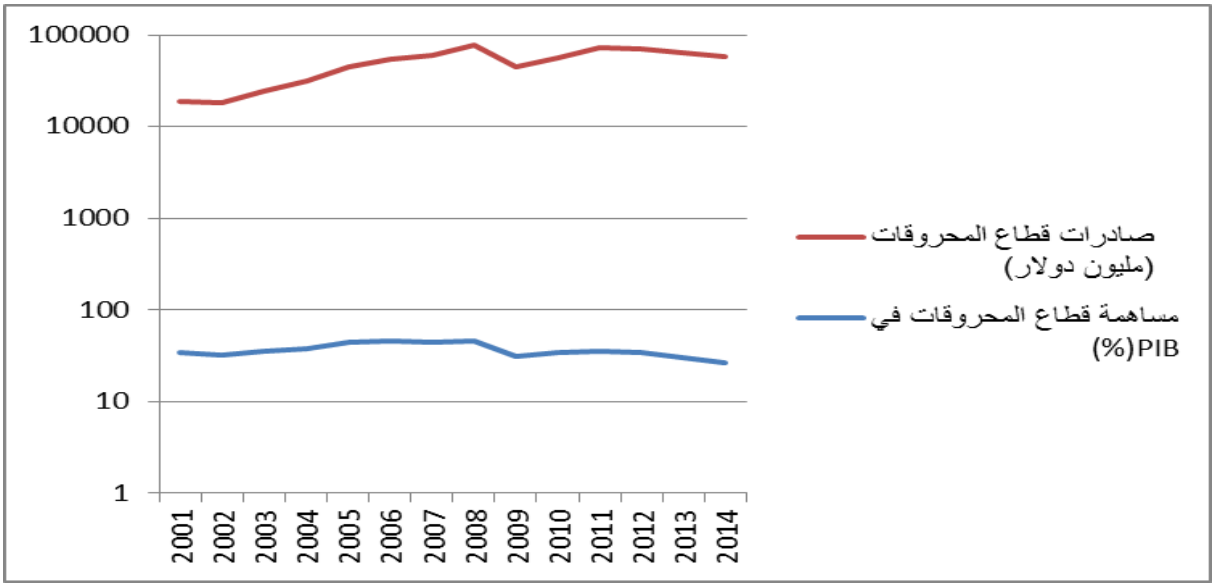

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-11)

من الشكل أعلاه يلاحظ أن هناك توافق بين منحنى صادرات قطاع المحروقات و مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما يعكس تأثير تغيرات أسعار النفط في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث تظهر هناك علاقة طردية بينهما، فكلما أرتفعت أسعار النفط تزيد نسبة مساهمة صادرات المحروقات في الناتج الداخلي الخام و العكس صحيح، حيث يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام استمرت في الإرتفاع حتى سنة 2008 مع زيادة أسعار النفط، لتنخفض سنة 2009 بسبب إنخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية على المستوى الكلي بسبب تراجع معدلات النمو.

المطلب الثالث: الأثر على الميزان التجاري و الناتج الداخلي الخام في الجزائر بعد 2014.

-**بالنسبة للأثر على الميزان التجاري:** حقق الميزان التجاري خلال سنة 2015 عجزا بقيمة 17034 مليار دولار، وفي سنة 2016 عجزا بقيمة 17844 مليار دولار، وذلك راجع إلى انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه[1]. وهذا بسبب تراجع أسعار النفط عالميا، مما أدى إلى تراجع مداخيل الجباية النفطية والتي تمثل نسبة 68% من قيمة الصادرات الجزائرية.

غير أنه في مطلع سنة 2018 قدر العجز التجاري للجزائر بـ410 مليون دولار أمريكي خلال شهر يناير 2018 مقابل 1.08 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2017 أي بانخفاض قيمته 674 مليون دولار ما

[1] المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

يمثل تراجع عجز بنسبة 62.2 في المائة، وأفاد المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات التابع للجمارك أن صادرات البلاد إرتفعت الى 3.378 مليار دولار خلال الشهر الأول من السنة الجارية مقابل 2.98 مليار دولار في يناير 2017 أي بإرتفاع نسبته 13.35% ما يمثل زيادة بـ398 مليون دولار. في حين إنخفضت الواردات –حسب ذات المصدر– إلى 3.788 مليار دولار مقابل 4.064 مليار دولار خلال شهر يناير من سنة 2017 أي بانخفاض قدر بـ 276 مليون دولار (–6.8 %). كما أفاد المركز بأنَّ الصادرات غطت الواردات بنسبة 89 % خلال شهر جانفي من السنة الحالية مقابل 73 % في شهر جانفي 2017.[1]

بالنسبة للأثر على الناتج الداخلي الخام: يبرز الجدول الموالي تطور الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (3–12): تطور الناتج الداخلي الخام بعد 2014.

السنوات	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الخام (%)	3.8	3.5	4.1

المصدر: من إعداد الطالبين.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام للجزائر(PIB) قد سجل نموا بـ 0.6% خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS. بفضل النتائج المحققة أساسا في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والتي سجلت معدلات نمو بـ7% و4.8% على التوالي. وكذلك بفضل تحسن الإنتاج في قطاع المحروقات والذي إرتفع بـ 7%.

[1] الموقع الإلكتروني، http://www.eco-algeria.com، تاريخ الإطلاع: 2018/03/20.

خلاصة الفصل:

الجزائر و بالرغم من إمتلاكها لثروات طاقوية وطبيعية هائلة، إلا أنها لا تملك إقتصاد يعول عليه، كونه يعتمد على القطاع النفطي اعتمادا كليا وبالتالي أصبح الإقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار النفط، وعليه لا يمكن وضع مخططات تنموية إستشرافية كون لا توجد دراسات دقيقة تضمن ثبات و استقرار اسعار النفط. وفي هذا الإطار يجب على السلطات الفاعلة في الإقتصاد الجزائري تصميم رؤية مستقبلية تتضمن إعادة هيكلة اقتصادها وفق الصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة الإستيعابية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ودون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، حيث أن أي تغيرات أو تقلبات أو صدمات تمس أسعار النفط تؤثر على كل متغير من متغيرات الإقتصاد الجزائري، ومن أهم هذه المتغيرات السياسة والمالية المتبعة، فقد أثبتت الدراسات الإحصائية أن الإقتصاد الجزائري معلول و بشكل مزمن نظرا لآثار اللعنة النفطية. وعليه يجب على الدولة الجزائرية أن تعمل على تنويع مصادر دخلها عن طريق تفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الإهتمام بالقطاع السياحي و ذلك من أجل التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية، ورفع القيمة المضافة، و تحسين مستوى الدخل، و ذلك عن طريق توجيه الإقتصاد إلى قطاعات وأسواق متنوعة وجديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.[1]

[1] أوضايفة حدة وخوني رابح، الإقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط، ضرورة التنويع الإقتصادي، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد السابع، 2017.

خاتمة

خاتمة:

بالرغم من الدور الهام الذي لعبه النفط في كونه مصدر تمويل للدولة الجزائرية، إذ أنه ساهم في إخراجها من الأزمات المالية في كثير من المرات، وساهم في تمويل المشاريع التنموية وكذا القضاء على المديونية، إلا أنه لا يمكن تجاهل ما سببه الإعتماد المفرط على النفط في تكوين إقتصاد أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، نتيجة لعدم إتسام السوق العالمية للنفط بالإستقرار ولو نسبيا، وهذا ما حدث سنة 1986 حين إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة، فأصبح الإقتصاد الجزائري يتصف بالإقتصاد الريعي التابع للنفط مما جعل الدولة تهمل جانب التنمية في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت بذلك التمويلات والإستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة حيث يمكن إستنتاج مايلي:

إن الإقتصاد الجزائري على الرغم من الأزمات التي مرت به إلا أنه لازال يعتمد كلية على العوائد النفطية، بالرغم من عدم إستقرار أسعار النفط على الصعيد العالمي وكذلك كون هذه السلعة غير متجددة وآيلة إلى النضوب و الزوال.

إن التقلبات في أسعار النفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الجزائري من حيث الإستقرار أو الإختلال وهو ما أكدته أزمة 2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الإقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزانية العامة و ميزان التجاري.

هناك علاقة تشابكية بين الإقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لإنخفاض أسعار النفط على الكثير من المؤشرات الإقتصادية.

إن الخروج من التبعية الإقتصادية للنفط ضرورة حتمية لا مناص منها، ولا تتم إلا عن طريق إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي.

وبالرغم من محاولة الجزائر إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي للتخلص من التبعية للنفط خلال برامجها التنموية إلا أنها لم تنجح و المشكل ليس في عدم صياغة تعريف لمفهوم التنويع الإقتصادي بقدر ما هو ضرورة معرفة الشروط اللازمة لتطبيقه في الواقع، مع مراعاة المعطيات والمقومات المادية والمالية والبشرية التي تتربع عليها الجزائر، إذ نلاحظ أنه يمكن تقسيم هذه المعطيات إلى مجموعتين:

-مجموعة الموارد المالية والمادية: كالموارد الطبيعية والتي لا يمكن التدخل فيها، أي أنها هبة من الخالق قد تتمتع بها دولة دون غيرها.

-المجموعة التي تضم المورد البشري والذي يعتبر أهم مورد وأول شرط لازم توفره لتحقيق التنويع الإقتصادي.

وعليه فإننا نرى أنه من الواجب إنشاء أو تكوين ذهنيات تؤمن بضرورة الإستغلال الأمثل والرشيد للموارد المتاحة والبحث والتطوير لمنتجات ذات ميزة نسبية في الإنتاج والسبق في الإبتكار، لضمان تعدد مصادر الدخل للبلد، مما يوفر سبل التنمية الإقتصادية المستدامة بما يعود على المواطن بالمنفعة في الوقت الحاضر، و يضمن مستقبل الأجيال المقبلة في وسط بيئي جيد.

ولا يمكن تحقيق التكوين الأمثل لهذا النشأ إلا عن طريق تفعيل دور المساجد من أجل غرس روح إتقان العمل ونبذ الرشوة والفساد ومكافحة التبذير وكذا إعطاء الأهمية البالغة للمدارس والجامعات ومراكز التكوين من أجل إعطاء الصيغة الأكاديمية للعمل الذي يقوم به الفرد ليتحقق بذلك الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر

قائمة الكتب

1. حمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.
2. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
3. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1983
4. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000.
5. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
6. صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
7. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
8. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1982.
9. شوكت شيخ يزدين، البترول أهميته، مخاطره و تحدياته، دار ئاراس للطباعة و النشر، أربيل ، كردستان العراق. 1998.
10. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2010 .
11. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
12. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
13. حسين مصطفى،" المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون ،الجزائر، 2010.
14. غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.
15. يوسف محمود، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

الرسائل الأطروحات

1. بوخلوة باديس، أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على جودة المنتجات النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
2. خالد لجدل، التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري، دراسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الأحفورية الجزائرية للفترة 2015/1995، جامعة خميس مليانة ، الجزائر.2017.
3. أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الإقتصادية على الشركات البترولية، حالة مجمع بركين،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة ورقلة،الجزائر،2005.
4. أمال رحمان، تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الإستخراج، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.
5. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2009.
6. عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية،رسالة ماجستير، جامعة باتنة،الجزائر،2008.

7. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين(1986–2010)، رسالة ماجستير في تقنيات كمية للتسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2012.
8. عبد السلام بريزة، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف، الجزائر، 2013 .
9. عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة مابين(2001 /2004)، مذكرة ماجستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010.
10. مختار عصماني ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية2014/2001 ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.
11. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية (2012/2011)، تلمسان، الجزائر.
12. غبشي عبد الرزاق، أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية دراسة حالة (1970–2014)،مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
13. حالة الطيب، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على مؤشرات السياسة المالية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
14. غانم يحي ،سعيد الرحماني المهدي ،أساسيات في النفقات العامة و إشكالية عدم تكافؤها مع الإيرادات مذكرة ليسانس في المالية، المدية2003/2002.

قائمة المقالات المنشورة

1. رحمان أمال، النفط و التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 04، 2008.
2. مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000–2014)، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي،الجزائر، العدد التاسع، 2017.
3. بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017.
4. بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية بأسعار البترول، دراسة حالة أسعار بترول الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 07، 2017.
5. مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دراسة تحليلية(2014/2000)، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الثالث، الجزائر.
6. موسى باهي و كمال روابنية، التنويع الإقتصادي كخيار استرتتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد الخامس، ديسمبر 2016 ، الجزائر.
7. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول.
8. وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد.

9. حكيمة بن علي، أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة الإقتصادي الصناعي، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، العدد 13، الجزائر، 2017.
10. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، العدد الخامس، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017.
11. أوضايفة حدة وخوني رابح، الإقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط، ضرورة التنويع الإقتصادي، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد السابع، 2017.

الملتقيات الوطنية والدولية

1. خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي ، دراسة تحليلية لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة(1989 -2011)، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة(2001-2014)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس2013 .
2. عبد الحكيم حطاش وهند زيتوني، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد الإستثمارات العامة للفترة(2001-2014)، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التضغيل خلال (2001-2014)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
3. ساعد بن فرحات ، فعاليات سياسات التشغيل في الجزائر، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة(2014-2001)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
4. طبابيبة سليمة، التنويع الإقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول ":التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بالشراكة مع مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس،سطيف،.2008.

مواقع الانترنت

1. الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.com .
2. الموقع الإلكتروني،.http://www.eco-algeria.com

النصوص القانونية

1. قانون رقم 21.01 ، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، الجريدة الرسمية عدد 79، مؤرخة في 23 ديسمبر 2001.
2. قانون رقم 05.05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 ، المتضمن قانون المالية التكميلي، لسنة 2005 ، الجريدة الرسمية عدد 52 ، مؤرخة في 26 جويلية .2005.
3. قانون رقم 09.09 ، مؤرخ في 30 ديسمبر 2009 ، يتضمن قانون المالية 2010 ، جريدة رسمية عدد 78 ، مؤرخة في 31 ديسمبر 2009.
4. المادة6 من القانون17/84 المؤرخ في08شوال 1404 الموافق ل07جويلية1984يتعلق بقوانين المالية.
5. المادة 3 من القانون 90/21 الصاد رفي 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية ،جريدة الرسمية رقم 35.